مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير:

أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف

"الربع الأول 2026"

إدارة البُحوث والإحصـاء

المحتويات	الصفحة
ملخّص أداء المصارف خلال الربع الأول 2026	**3**
تفرع المصارف	**6**
الكثافة المصرفية	**6**
التركز المصرفي	**7**
المركز المالي المُجمّع للمصارف	**9**
هيكل البنود المكونة للأصول	**11**
هيكل البنود المكونة للخصوم	**13**
تحليل البنود المكونة للمركز المالي المُجمّع للمصارف	**15**
- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة	15
- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى	17
- الإستثمارات	18
- القروض والتسهيلات الائتمانية	18
- الديون المتعثرة في المصارف والمخصصات المقابلة لها	21
- ودائع العملاء لدى المصارف	24
- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	27
- حقوق الملكية	27
- موقف عن إستكمال المصارف للزيادة المطلوبة لرؤوس أموالها .	29
- المخصصات	30
تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف خلال الربع الأول 2026	**31**
مؤشرات السلامة المالية للمصارف (2022 – الربع الأول 2026)	**36**
- مؤشرات كفاية رأس المال	36
- مؤشرات جودة الأصول	38
- مؤشرات الربحية	39
- مؤشرات السيولة	42
الجدول العام لمؤشرات أداء المصارف 2022 – الربع الأول 2026	**45**

تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف للربع الأول 2026

ملخّص أداء المصارف:

شهدت البيانات المالية المجمّعة للمصارف في نهاية الربع الأول 2026 تغيراتٍ مهمة مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2025، وذلك على النحو الآتي:

- ارتفع إجمالي (أصول / خصوم) المصارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 245.7 مليار دينار في نهاية عام 2025 إلى نحو 263.6 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، مسجلاً زيادة قدرها نحو 17.9 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 7.3%، ويُعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة الخصوم الإيداعية، وقد شكّلت الأصول السائلة، والبالغة 205.7 مليار دينار، ما نسبته 78% من إجمالي الأصول.
- ارتفعت أرصدة وودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي، من نحو 171.1 مليار دينار في نهاية عام 2025 إلى حوالي 177.2 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، مسجّلةً زيادة قدرها 6.1 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 3.5%.

  وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي يبلغ نحو 60.3 مليار دينار.
- ارتفع رصيد حسابات المقاصة بمقدار 500.5 مليون دينار، ليبلغ نحو 3.4 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، مقارنة بنحو 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2025. ويعكس هذا الارتفاع في قيم المقاصة ضرورة قيام المصارف بمزيد من الجهود لتحسين أدائها في تسوية المعلقات القائمة.
- انخفض إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2025 إلى نحو 32.8 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، بمقدار انخفاض بلغ 975.7 مليون دينار وبمعدل 2.9%.

  ويُلاحظ أن هذا المعدل سجل نمواً سالباً حتى نهاية الربع الأول 2026، وهو أقل بكثير من النسبة القصوى المحددة بـ 7%، وفقاً للمنشور رقم (12) لسنة 2025 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والذي يحدد الحد الأعلى للتوسع في المحفظة الائتمانية للمصارف خلال السنة المالية 2025.

  وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 16.3%، كما شكلت ما نسبته 12.4% من إجمالي الأصول. وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص نحو 25.6 مليار

دينار، بما يمثل 77.9% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، في حين شكلت القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة المتبقية البالغة 22.1%، بقيمة بلغت نحو 7.2 مليار دينار.

وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية، يتضح أن الانخفاض في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف شمل معظم البنود، وكان أبرزها بند القروض الأخرى، والتي تتركز في معظمها في قروض الشركات الممنوحة بصيغ المرابحة المختلفة، إضافة إلى قروض المرابحة الممنوحة للأفراد.

- أظهرت البيانات الخاصة بتصنيف الديون أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بلغت نحو 21.6% في نهاية الربع الأول 2026، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بنسبة 19.3% في نهاية عام 2025. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الديون المتعثرة خلال الربع الأول 2026.

- ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف ارتفاعًا بمقدار 7.8 مليار دينار، من 193.2 مليار دينار في نهاية عام 2025 إلى 201.0 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، مسجّلةً معدل نمو قدره 4%. يُعزى هذا الارتفاع الملحوظ بصورة رئيسية إلى زيادة الودائع تحت الطلب، والتي تُعد انعكاسًا لتنامي الإنفاق المالي العام. التأمينات النقدية مقابلة للإعتمادات المستندية ، وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع حسب القطاعات (الخاص والعام والحكومي)، فقد إنخفضت ودائع القطاع الحكومي والعام في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 2 مليار دينار لتصل إلى 62.4 مليار دينار، منها 23.8 مليار دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 64.4 مليار دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2025.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف، فقد سجلت ارتفاعًا بمقدار 9.7 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت 7.6%.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 66.6% من الخصوم الإيداعية لدى المصارف متركزة في المصارف الخمسة الكبرى : الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة ،الصحارى والتجارة والتنمية.

.

- إرتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف من نحو 19.9 مليار دينار في نهاية عام 2025 إلى حوالي 20.8 مليار دينار في نهاية الربع الأول 2026، مسجّلًا معدل نمو قدره 4.6%.

  وقد استكملت كلٌّ من مصارف: **الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا، الآمان، الخليج الأول، الواحة، المتوسط، الليبي الإسلامي، التضامن، النوران والأندلس** متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.

- ارتفعت أرباح المصارف خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 172.0% لتصل إلى نحو 1.5 مليار دينار، مقارنةً بالأرباح المُحققة خلال الفترة نفسها من عام 2025، والتي بلغت نحو 549 مليون دينار فقط.

- هذا التقرير يشمل بيانات 24 مصرفاً في نهاية الربع الأول من عام 2026، بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي، حيث تزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 720 فرعاً ووكالة موزعة على مختلف مناطق البلاد.

إدارة البحوث والإحصاء

قسم الإحصـــاء

تفرع المصـارف:-

بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا، والمشمولة بياناتها في هذا التقرير، 24 مصرفًا حتى نهاية الربع الأول 2026، بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي.

وتزاول هذه المصارف أنشطتها من خلال 720 فرعًا ووكالة مصرفية موزعة على مختلف مناطق البلاد..

الكثافة المصرفية :

بلغت الكثافة المصرفية في نهاية عام 2025 نحو 9.8 ألف نسمة لكل فرع أو وكالة مصرفية، والذي يعكس مستوى انتشار الخدمات المصرفية وانتظام الوصول إليها في مختلف مناطق البلاد.

الكثافة المصرفية

"بالألف نسمة"

نهاية	لكل مصرف	لكل فرع ووكالة
2021	388.9	12.6
2022	350.0	12.1
2023	350.0	12.0
2024	333.0	10.5
2025	290.0	9.8
الربع الأول 2026	290.0	9.7

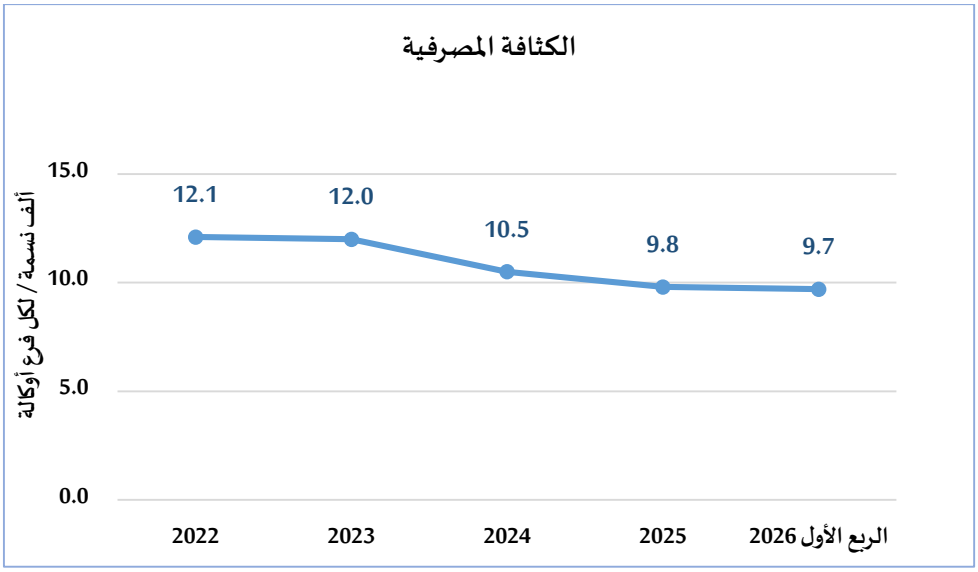

التركز المصرفي:

يُقصد بدرجة التركز المصرفي مدى استئثار عدد محدود من المصارف بالحصة الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو حجم حقوق الملكية.

وفيما يتعلق بالحصة السوقية للمصارف في ليبيا، فقد استحوذت أصول المصارف الخمسة الكبرى، وهي: مصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية، ما نسبته 64.3% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وذلك من بين 24 مصرفًا عاملاً في نهاية الربع الأول 2026. كما استحوذ مصرف الجمهورية منفردًا على نسبة 25.1% من إجمالي أصول القطاع.

وعلى صعيد الخصوم الإيداعية، شكّلت حصة المصارف الخمسة الكبرى ما نسبته 66.6% من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبلها نحو 90.5% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع، وذلك في نهاية الربع الأول 2026.

ومن خلال بيانات التركز الواردة في الجداول والرسوم البيانية أدناه، يُلاحظ تحسن ملحوظ في نسب تركز الأصول والخصوم الإيداعية، مقابل زيادة في درجة تركز الائتمان، كما هو موضح.

تركز الأصول

"نسب مئوية"

نهاية	2021	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
أكبر مصرف	28.0	27.5	26.7	23.7	24.0	25.1
أكبر ثلاثة مصارف	62.0	61.7	59.4	57.0	50.6	49.2
أكبر خمسة مصارف	79.7	78.6	76.5	73.8	66.5	64.3

تركز الإئتمان

"نسب مئوية"

نهاية	2021	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
أكبر مصرف	40.7	38.6	38.9	37.3	37.9	37.7
أكبر ثلاثة مصارف	76.2	74.6	76.9	76.5	74.7	75.6
أكبر خمسة مصارف	87.6	85.2	89.8	88.2	90.2	90.5

تركز الخصوم الإيداعية

"نسب مئوية"

نهاية	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
أكبر مصرف	32.1	27.9	24.2	23.7	27.3
أكبر ثلاثة مصارف	60.5	59.6	56.9	51.8	51.0
أكبر خمسة مصارف	79.2	77.7	74.8	70.1	66.6

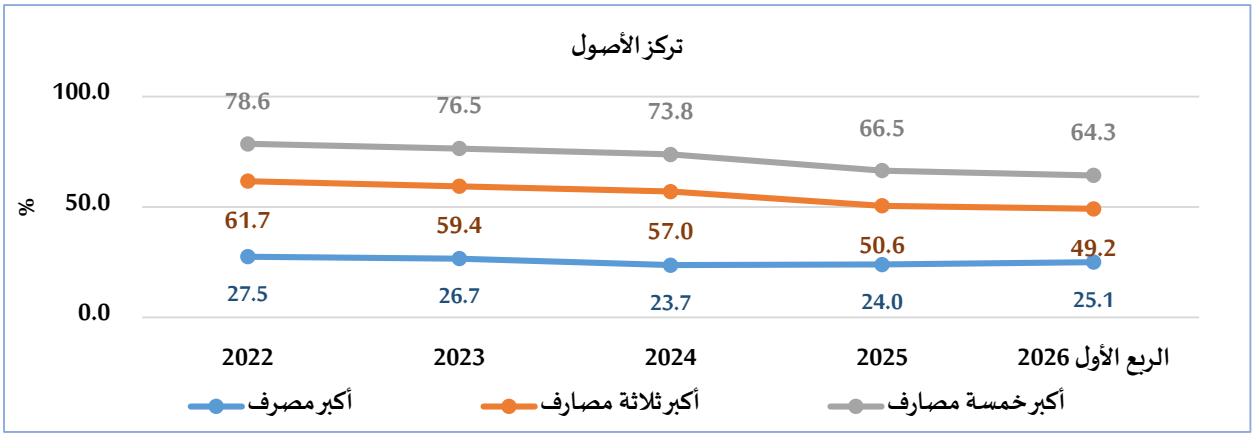

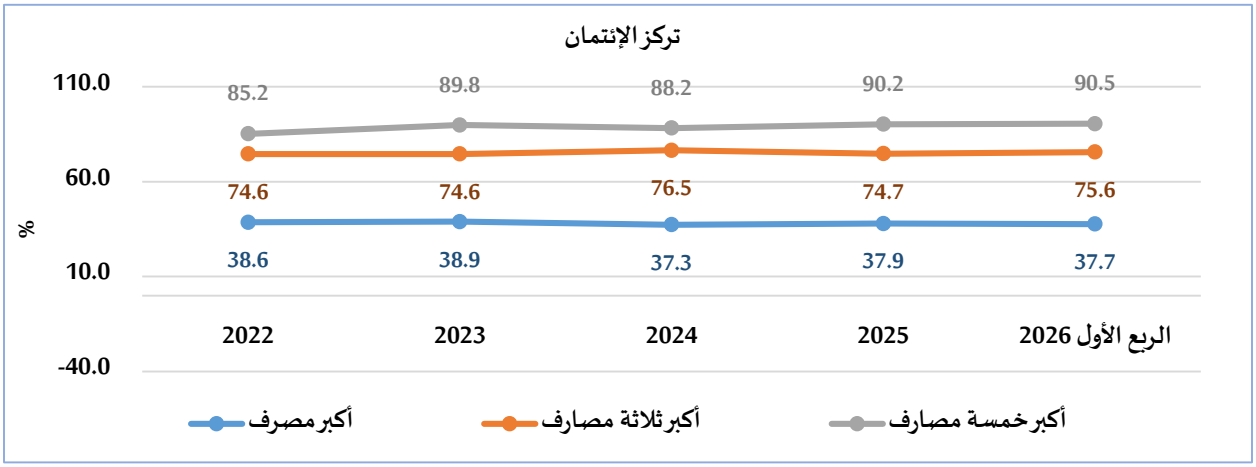

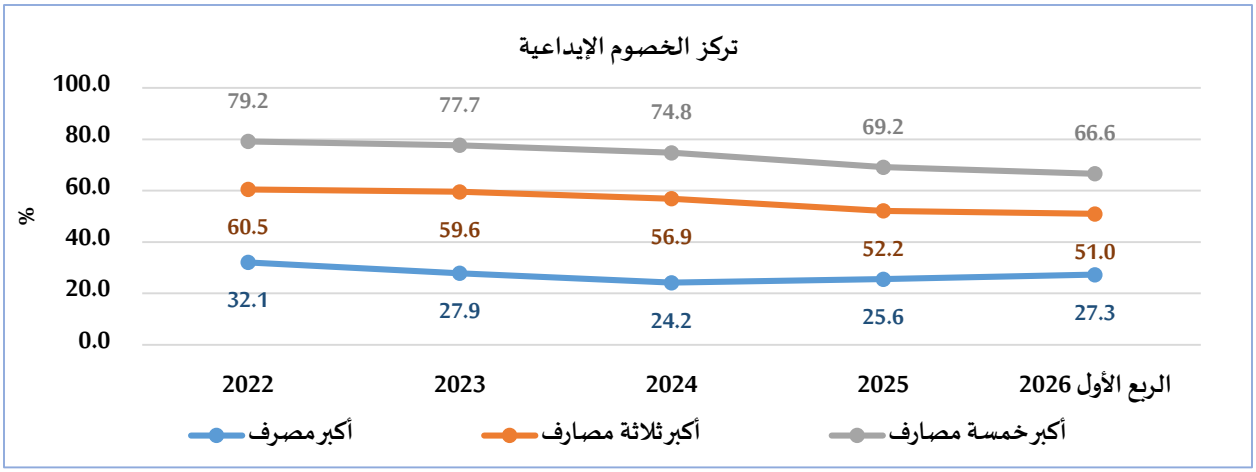

المركز المالي المُجمّع للمصارف

شَهِدَ المركز المالي المُجمّع للمصارف في نهاية الربع الأول من عام 2026 تطورات ملحوظة شملت مختلف بنوده على جانبي الأصول والخصوم، مقارنةً بما كان عليه في نهاية عام 2025.

فقد بلغ إجمالي أصول المصارف مجتمعةً – باستثناء الحسابات النظامية – نحو 263,573.7 مليون دينار بنهاية الربع الأول من عام 2026، مقابل 245,683.1 مليون دينار في نهاية عام 2025، محققًا زيادة قدرها 17,890.5 مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ 7.3%. **وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للمركز المالي المُجمّع للمصارف:**

مُلخص المركز المالي المُجمّع للمصارف

"مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	**1,416.6**	**1,683.3**	**266.8**	**18.8**
- عملة محلية	958.9	1,425.5	466.6	48.7
- عملة أجنبية	457.6	257.8	-199.8	-43.7
2- حسابات المقاصة	**2,924.3**	**3,424.8**	**500.5**	**17.1**
- المقاصة بين المصارف	1,599.2	1,923.7	324.5	20.3
- المقاصة بين الفروع	1,325.1	1,501.2	176.0	13.3
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**187,983.0**	**204,017.7**	**16,034.7**	**8.5**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**171,088.8**	**177,157.9**	**6,069.1**	**3.5**
- ودائع تحت الطلب	168,993.1	169,767.2	774.0	0.5
- شهادات الإيداع	2,095.7	7,390.7	5,295.0	252.7
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**1,308.6**	**1,923.3**	**614.8**	**47.0**
- ودائع تحت الطلب	1,308.6	1,923.3	614.8	47.0
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**361.1**	**1,737.1**	**1,376.0**	**381.0**
- ودائع تحت الطلب	361.1	1,737.1	1,376.0	381.0
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**15,224.4**	**23,199.4**	**7,974.9**	**52.4**
- ودائع تحت الطلب	11,213.1	18,198.7	6,985.5	62.3
- ودائع زمنية	4,011.3	5,000.7	989.4	24.7
4- الإستثمارات	**3,080.5**	**3,346.1**	**265.5**	**8.6**
5- القروض والتسهيلات	**33,769.1**	**32,793.4**	**-975.7**	**-2.9**
- السلفيات والسحب على المكشوف	3,881.2	3,860.1	-21.1	-0.5
- قروض المرابحة للأفراد (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)	17,108.0	16,799.8	-308.2	-1.8
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	12,779.9	12,133.6	-646.4	-5.1
6- الأصول الثابتة	**5,279.6**	**5,361.8**	**82.2**	**1.6**
7- الأصول الأخرى	**11,230.0**	**12,946.5**	**1,716.5**	**15.3**
إجمالي الأصول	**245,683.1**	**263,573.7**	**17,890.5**	**7.3**
الحسابات المقابلة	60,464.8	68,388.9	7,924.1	13.1
الإجمالي الكلي للأصول	**306,147.9**	**331,962.6**	**25,814.6**	**8.4**

"مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
الخصوم				
1- ودائع الغيرلدى المصارف	**193,217.8**	**200,979.7**	**7,761.9**	**4.0**
- الودائع تحت الطلب	157,045.8	157,474.9	429.1	0.3
- الودائع الزمنية	1,218.3	1,319.0	100.7	8.3
- الودائع الإدخارية	268.4	263.5	-4.9	-1.8
- أوامر الدفع	2,501.4	2,441.3	-60.1	-2.4
- التأمينات النقدية	32,183.9	39,481.0	7,297.1	22.7
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**30.0**	**30.0**	**0.0**	**0.0**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**6.9**	**1,232.9**	**1,226.0**	**17,852.6**
4- حقوق الملكية	**19,924.1**	**20,847.6**	**923.5**	**4.6**
- رأس المال المدفوع	15,326.8	15,426.6	99.8	0.7
- الإحتياطي القانوني	1,485.8	1,506.3	20.5	1.4
- إحتياطيات غير مخصصة	811.8	1,119.2	307.4	37.9
- أرباح الفترة	2,161.7	1,496.4	-665.3	-30.8
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	138.0	1,299.1	1,161.1	841.3
5- المخصصات	**10,587.2**	**11,576.1**	**988.8**	**9.3**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**21,917.2**	**28,907.5**	**6,990.3**	**31.9**
إجمالي الخصوم	**245,683.1**	**263,573.7**	**17,890.5**	**7.3**
الحسابات المقابلة	60,464.8	68,388.9	7,924.1	13.1
الإجمالي الكلي للخصوم	**306,147.9**	**331,962.6**	**25,814.6**	**8.4**

-

- **هيكل البنود المكونة للأصول في المركز المالي المُجمّع للمصارف:**

استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي، في تشكيل المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث غطت نحو 69.5% من إجمالي الأصول في نهاية الربع الأول 2026.

في المقابل، إنخفضت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات إلى نسبة 12.4% من الإجمالي، مقارنة بـ 13.7% في نهاية عام 2025. بينما بلغت نسبة الاستثمارات 1.3% فقط.

يشير هذا التوزيع إلى أن الأصول المولدة للدخل لا تزال متدنية جداً، حيث لم تتجاوز نسبة 14% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول هيكل البنود المكونة للأصول

البند	2025	الربع الأول 2026
الأصول :		
1- نقدية بالخزائن	0.6%	0.6%
2- حسابات المقاصة	1.2%	1.3%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	69.5%	69.5%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.5%	0.7%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.1%	0.7%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	6.2%	8.8%
7- الإستثمارات	1.3%	1.3%
8- القروض والتسهيلات	13.7%	12.4%
9- الأصول الثابتة	2.1%	2.0%
10- الأصول الأخرى	4.6%	4.9%

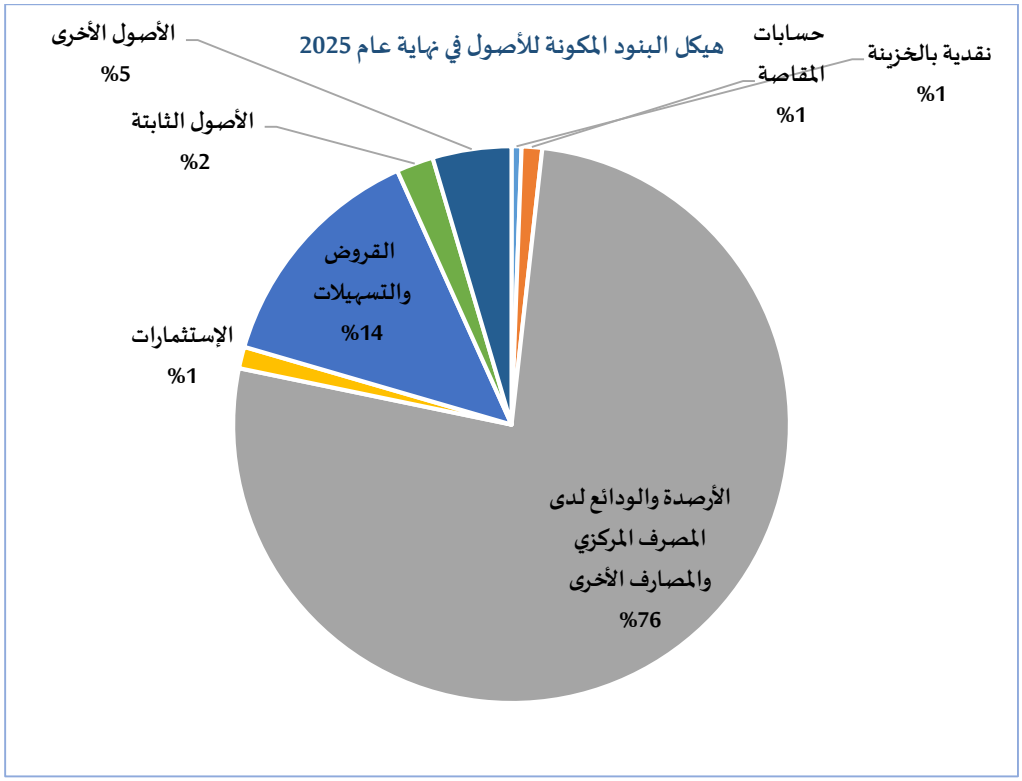
هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2025
الأصول الأخرى
%5
حسابات المقاصة
%1
نقدية بالخزينة
%1
الأصول الثابتة
%2
القروض والتسهيلات
%14
الإستثمارات
%1
الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
%76

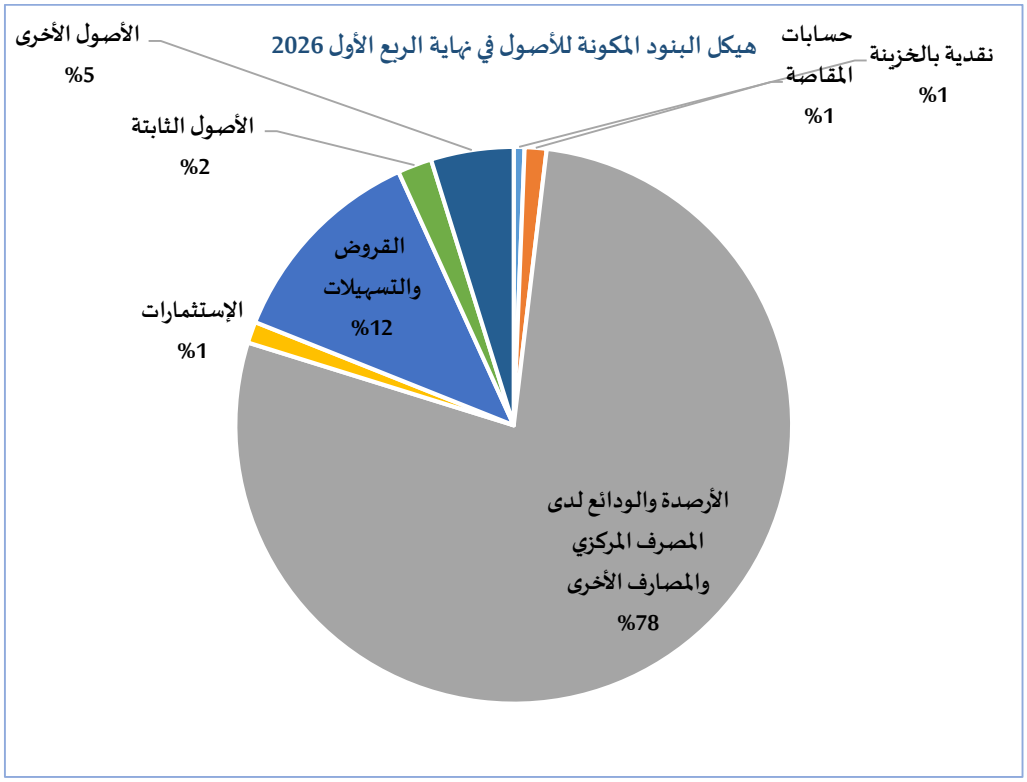
هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية الربع الأول 2026
الأصول الأخرى
%5
حسابات المقاصة
%1
نقدية بالخزينة
%1
الأصول الثابتة
%2
القروض والتسهيلات
%12
الإستثمارات
%1
الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
%78

- **هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المُجمّع للمصارف:**

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمّع للمصارف في نهاية الربع الأول 2026، يتضح أن الخصوم الإيداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مشكّلةً ما نسبته 76.3% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنةً بنحو 78.6% في نهاية عام 2025.

في المقابل، سجلت حصة حقوق الملكية إلى نحو 7.9% من إجمالي مصادر أموال المصارف، ويوضح الجدول والرسومات البيانية التالية ذلك.

جدول هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2025	الربع الأول 2026
الخصوم		
1- ودائع الغيرلدى المصارف	78.6%	76.3%
2- الإقتراض من المصارف	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.0%	0.5%
4- حقوق الملكية	8.1%	7.9%
5- المخصصات	4.3%	4.4%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	8.9%	11.0%

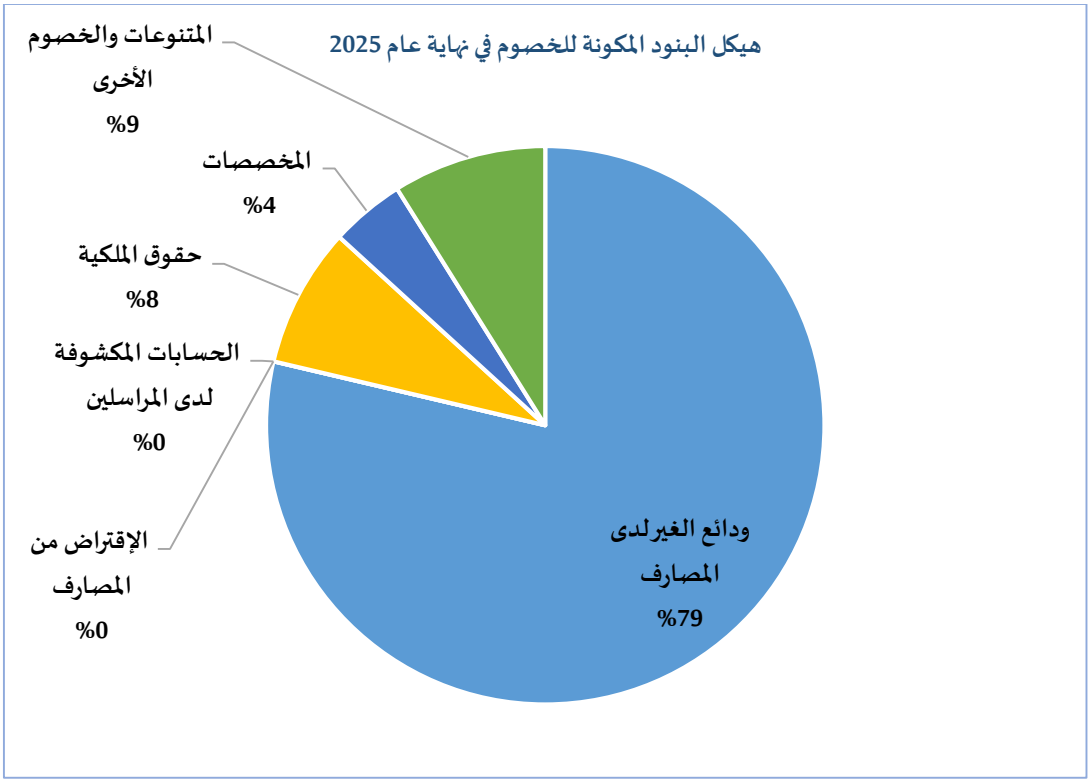
هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية عام 2025
المتنوعات والخصوم الأخرى %9
المخصصات %4
حقوق الملكية %8
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين %0
الإقتراض من المصارف %0
ودائع الغيرلدى المصارف %79

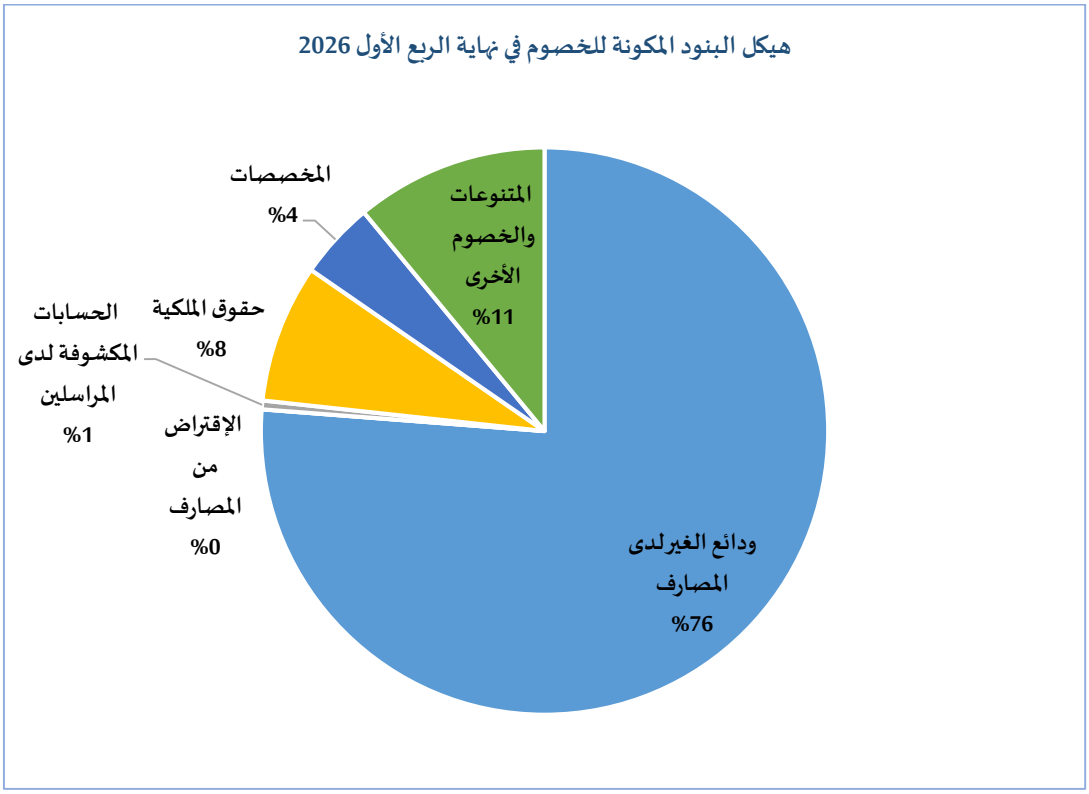
هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية الربع الأول 2026
المخصصات %4
المتنوعات والخصوم الأخرى %11
حقوق الملكية %8
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين %1
الإقتراض من المصارف %0
ودائع الغيرلدى المصارف %76

تحليل أهم البنود المكوّنة للمركز المالي المُجمّع للمصارف

للربع الأول 2026 مقارنة بنهاية العام 2025

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة :

- **النقدية بخزائن المصارف** : ارتفع رصيد النقدية بالعملة المحلية بخزائن المصارف بمقدار 266.8 مليون دينار، أي بنسبة 18.8%، ليبلغ نحو 1,683.3 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مقارنةً بـ 1,416.6 مليون دينار في نهاية عام 2025.

في المقابل، انخفض رصيد النقدية بالعملة الأجنبية – بما يعادلها بالدينار الليبي – بمقدار 199.8 مليون دينار، وبنسبة 43.7%، ليصل إلى نحو 257.8 مليون دينار بنهاية الربع الأول من عام 2026، مقابل 457.6 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- **حسابات المقاصة :** شهد رصيد حسابات المقاصة ارتفاعاً بمقدار 500.5 مليون دينار، ليبلغ 3,424.8 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مقارنةً بـ 2,924.3 مليون دينار في نهاية عام 2024. ويبين الجدول التالي التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة:

بند النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

" مليون دينار"

البيان	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**1,416.6**	**1,683.3**	**266.8**	**18.8**
عملة محلية	958.9	1,425.5	466.6	48.7
عملة أجنبية	457.6	257.8	-199.8	-43.7
إجمالي حسابات المقاصة	**2,924.3**	**3,424.8**	**500.5**	**17.1**
المقاصة بين المصارف	1,599.2	1,923.7	324.5	20.3
المقاصة بين الفروع	1,325.1	1,501.2	176.0	13.3
الإجمالي	**4,340.9**	**5,108.2**	**767.3**	**17.7**

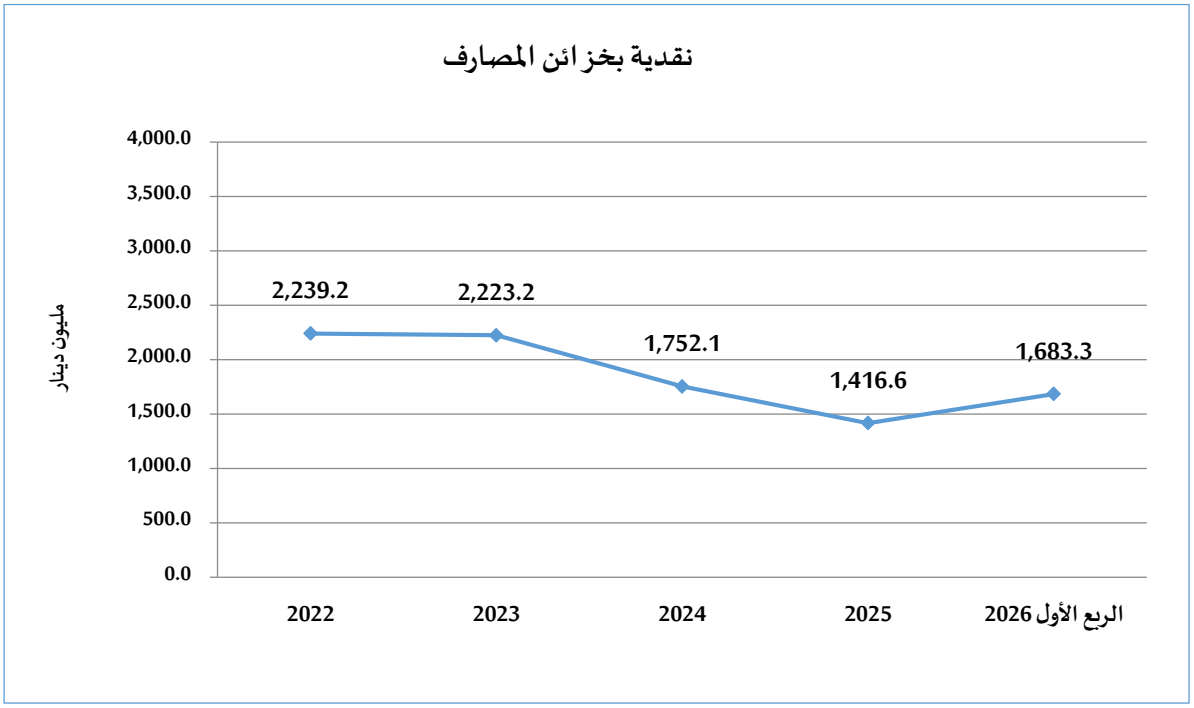
نقدية بخزائن المصارف
مليون دينار
4,000.0
3,500.0
3,000.0
2,500.0
2,000.0
1,500.0
1,000.0
500.0
0.0
2,239.2
2,223.2
1,752.1
1,416.6
1,683.3
2022
2023
2024
2025
الربع الأول 2026

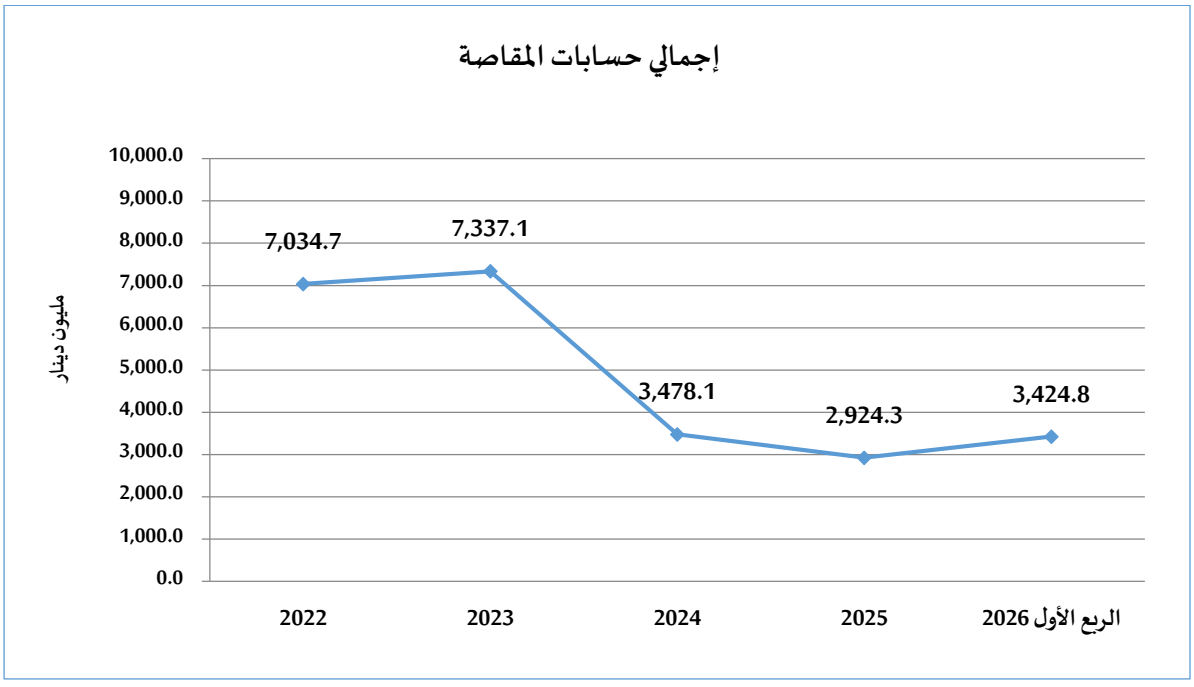
إجمالي حسابات المقاصة
مليون دينار
10,000.0
9,000.0
8,000.0
7,000.0
6,000.0
5,000.0
4,000.0
3,000.0
2,000.0
1,000.0
0.0
7,034.7
7,337.1
3,478.1
2,924.3
3,424.8
2022
2023
2024
2025
الربع الأول 2026

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى والمصارف الخارجية نحو 204,017.7 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مقارنةً بـ 187,983.0 مليون دينار في نهاية عام 2025، مسجلاً زيادة قدرها 16,034.7 مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ 8.5%.

ويُعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسة إلى زيادة الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج بمقدار 7,974.9 مليون دينار، إضافةً إلى ارتفاع الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بمقدار 6,069.1 مليون دينار. كما سجلت الأرصدة والودائع المتبادلة بين المصارف المحلية ارتفاعًا قدره 774.0 مليون دينار، ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه الزيادات:

الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
ودائع تحت الطلب لدى :	**181,876.0**	**191,626.3**	**9,750.4**	**5.4**
المصرف المركزي *	168,993.1	169,767.2	774.0	0.5
المصارف المحلية	1,308.6	1,923.3	614.8	47.0
المصرف الليبي الخارجي	361.1	1,737.1	1,376.0	381.0
لدى المراسلين بالخارج	11,213.1	18,198.7	6,985.5	62.3
ودائع زمنية :	**6,107.0**	**12,391.4**	**6,284.4**	**102.9**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	2,095.7	7,390.7	5,295.0	252.7
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	4,011.3	5,000.7	989.4	24.7
الإجمالي	**187,983.0**	**204,017.7**	**16,034.7**	**8.5**

* تشمل العملة الأجنبية.

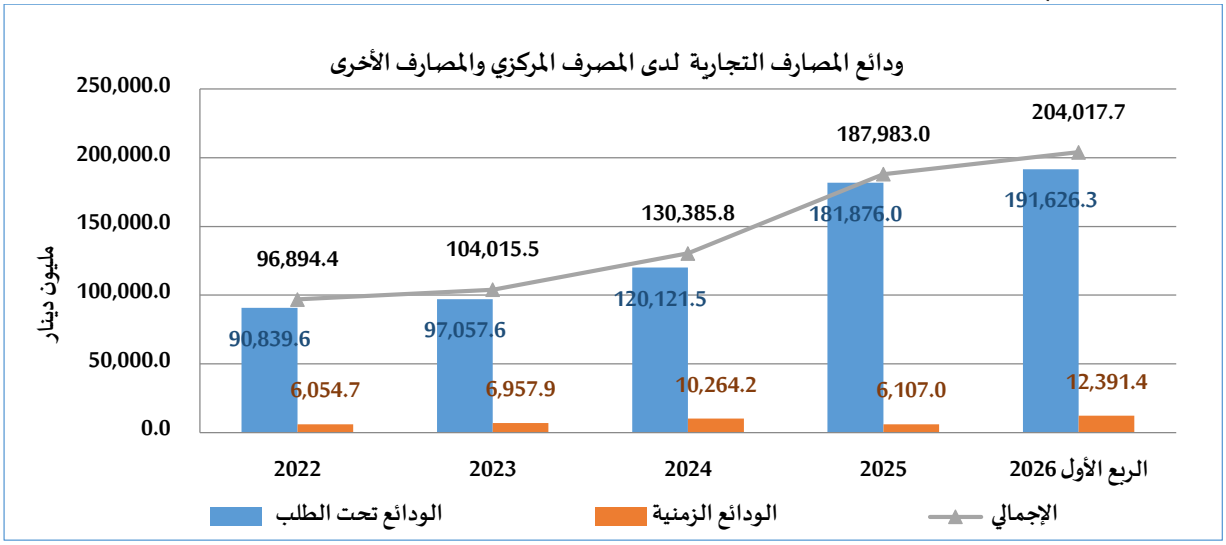

سجل إجمالي رصيد إستثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والإستثمارات الأخرى نهاية الربع الأول 2026 نحو 3,346.1 مليون دينار، مقابل 3,080.5 مليون دينار في نهاية عام 2025، مرتفعة بمقدار 265.6 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الإستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

بند الإستثمارات

" مليون دينار"

البيان	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
سندات وأذونات الخزانة	0.0	0.0	0.0	-
إستثمارات في الشركات العامة	597.6	597.6	0.0	0.0
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	824.5	1,044.4	219.9	26.7
إستثمارات أخرى	1,658.4	1,704.1	45.7	2.8
الإجمالي	**3,080.5**	**3,346.1**	**265.6**	**8.6**

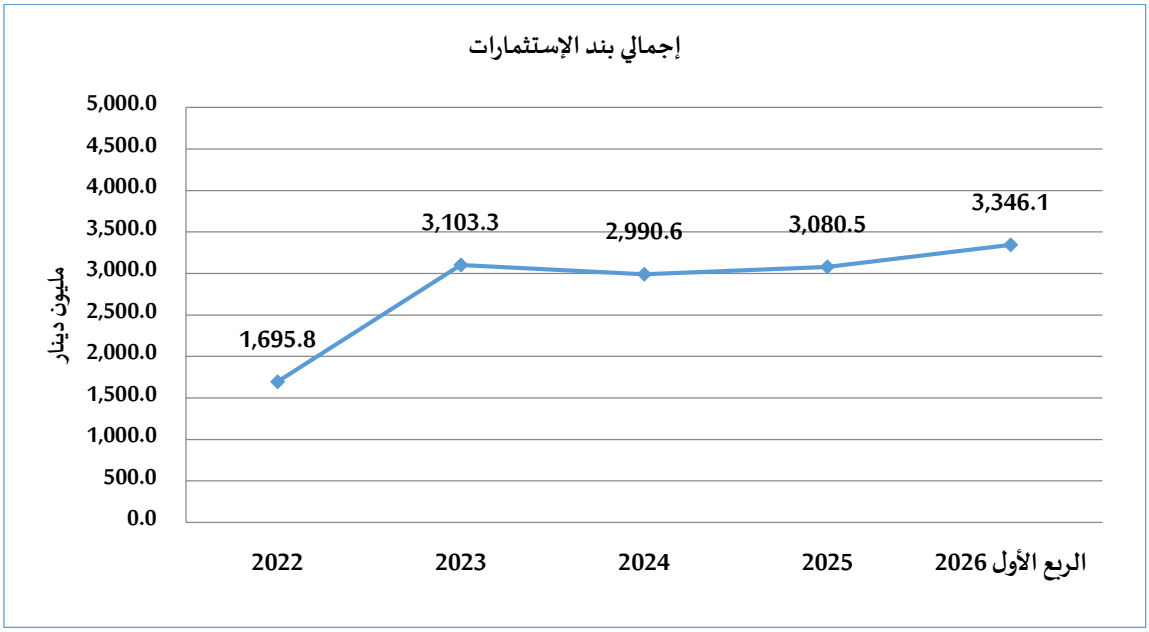

2- القروض والتسهيلات الائتمانية :

انخفض إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 33,769.1 مليون دينار في نهاية عام 2025 إلى 32,793.4 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، بانخفاض قدره 975.7 مليون دينار، وبمعدل تراجع بلغ 2.9%.

وقد بلغت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية نحو 16.3%، فيما شكلت ما نسبته 12.4% من إجمالي الأصول. كما بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية الربع الأول 2026 نحو 25,560.1 مليون دينار، بما يمثل 77.9% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، في حين بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام نحو 7,233.2 مليون دينار، مشكلاً النسبة المتبقية البالغة 22.1%.

وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية، يتضح أن الانخفاض في إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف شمل معظم البنود، وكان أبرزها في بند القروض الأخرى، والتي تتركز في معظمها في قروض الشركات الممنوحة بصيغ المرابحة المختلفة، إضافة إلى قروض المرابحة الممنوحة للأفراد.

رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
سلفيات والسحب على المكشوف	3,881.2	3,860.1	-21.1	-0.5
قروض المرابحة للأفراد *	17,108.0	16,799.8	-308.2	-1.8
القروض الأخرى	12,779.9	12,133.6	-646.3	-5.1
إجمالي القروض والتسهيلات	**33,769.1**	**32,793.4**	**-975.7**	**-2.9**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,825.8	4,484.8	-341.0	-7.1
صافي القروض والتسهيلات	**28,722.3**	**27,329.8**	**-1,392.5**	**-4.8**

(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية .

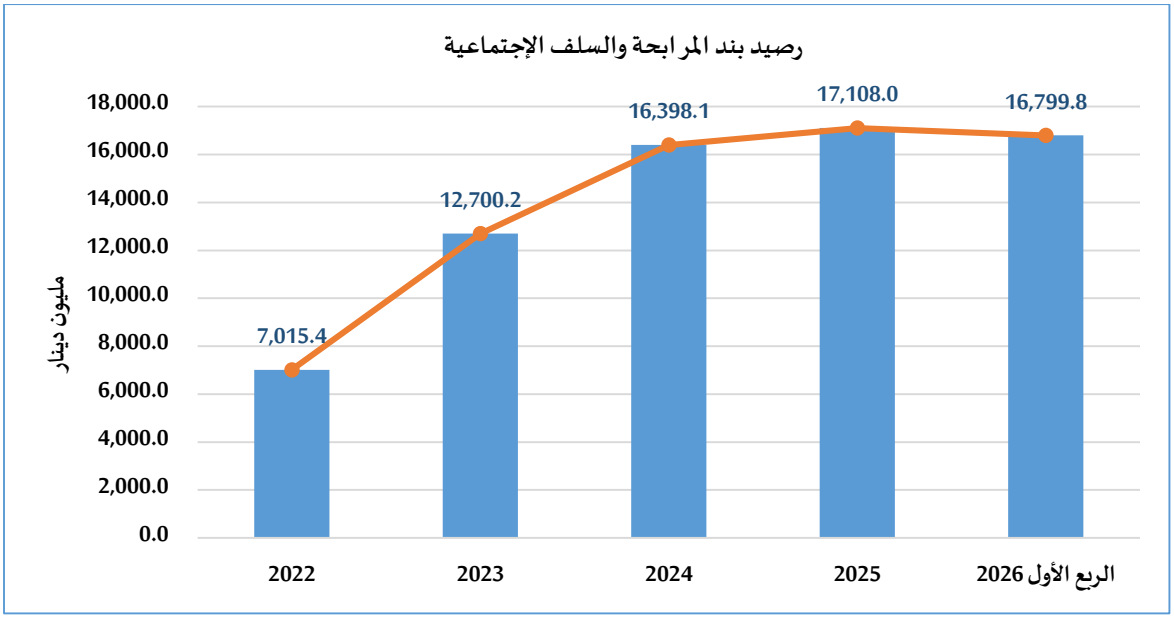

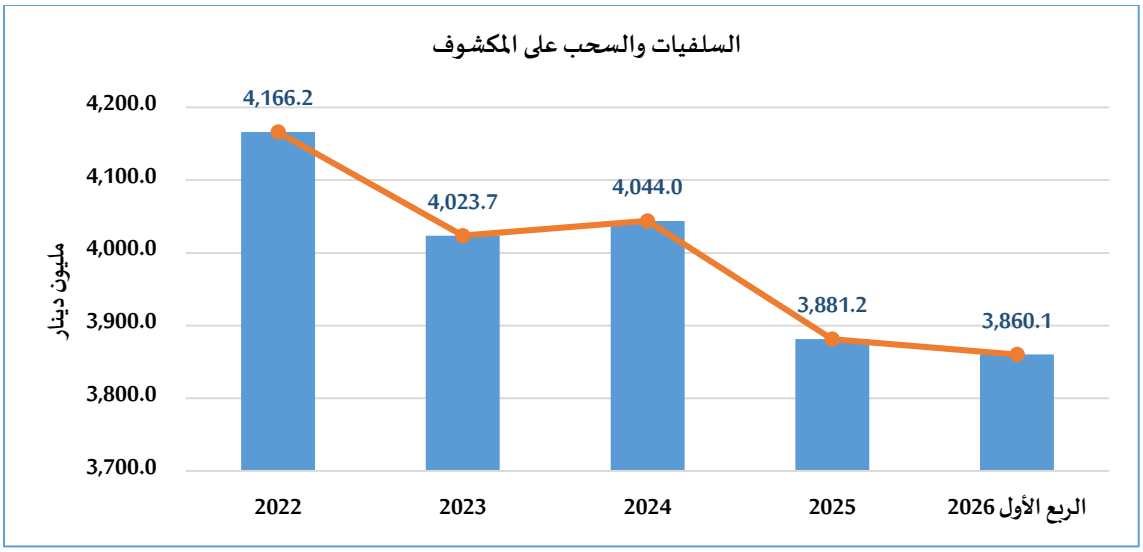

توزيع القروض الممنوحة من المصـارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,011.7	7,233.2	221.5	3.2
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	26,757.4	25,560.1	-1,197.3	-4.5
الإجمالي	**33,769.1**	**32,793.4**	**-975.7**	**-2.9**

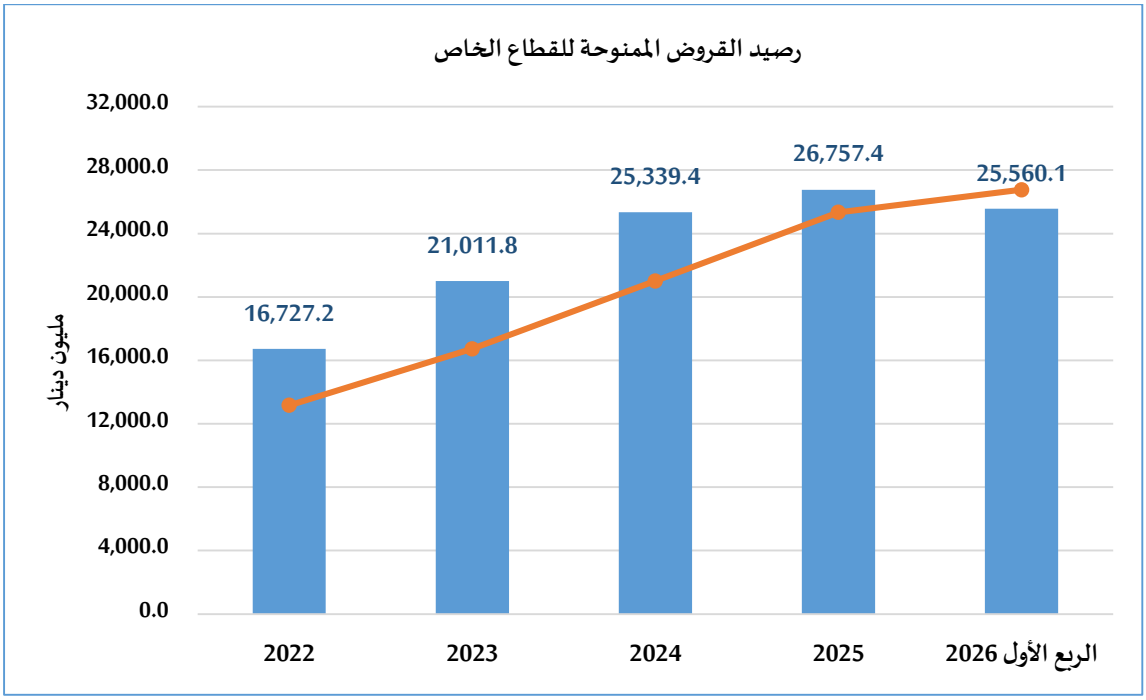

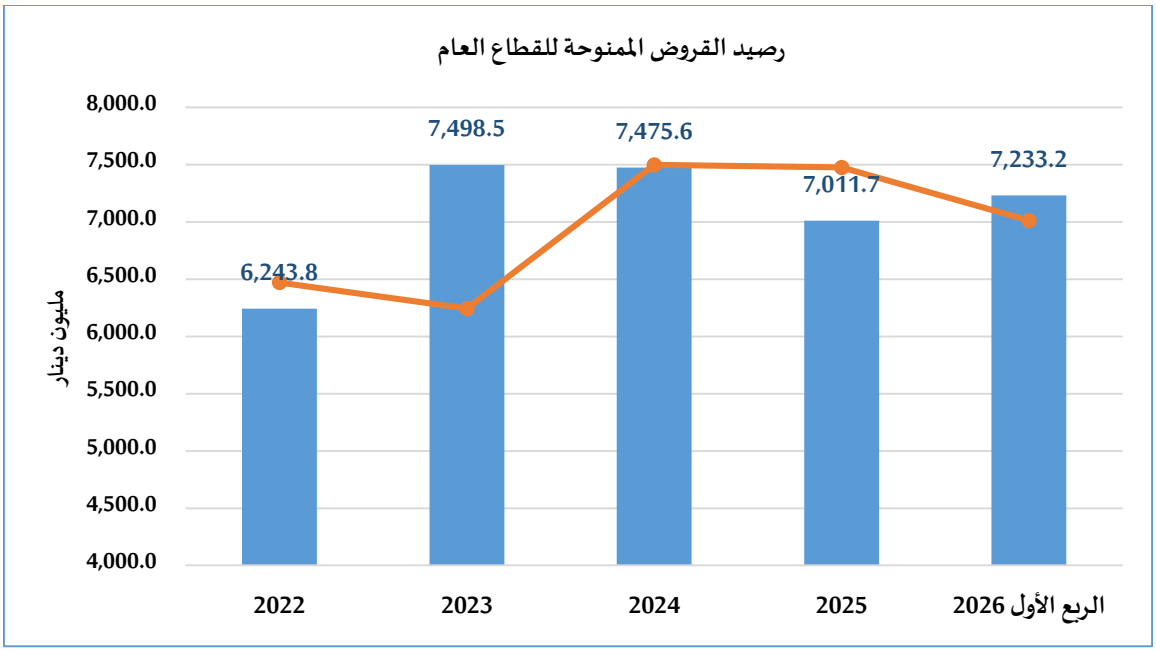

الديون المتعثرة والمخصصات المقابلة لها

تواجه بعض المصارف العاملة في ليبيا، خاصة المصارف الكبرى مثل الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، شمال أفريقيا، الصحارى، والتجارة والتنمية، تحديات متعلقة بإرتفاع حجم القروض المتعثرة، والتي تشكل نسبة مرتفعة من محافظها الائتمانية. ويعكس هذا الوضع مستوى مرتفعًا من المخاطر التي قد تواجهها هذه المصارف، مما يستدعي ضرورة تكوين مخصصات كافية لمواجهة تلك المخاطر والحد من تأثيرها المالي.

وفي هذا السياق، أصدرت إدارة الرقابة على المصارف والنقد المنشور رقم (2) لسنة 2007، الذي يحدد الأسس والمعايير الخاصة بتصنيف الديون والحدود الدنيا للمخصصات المطلوبة لمواجهتها.

الديون المتعثرة والمخصصات المقابلة لها في نهاية الربع الأول 2026 :

يتضح من الجدول أدناه أن حجم الديون المتعثرة في القطاع المصرفي بلغ 7,084.9 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مقارنة بنحو 6,505.9 مليون دينار في نهاية عام 2025، مسجلاً زيادة قدرها 579.0 مليون دينار. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي رصيد الديون الممنوحة من القطاع المصرفي إلى 21.6% في نهاية الربع الأول 2026، مقابل 19.3% في نهاية عام 2025.

كما استمر تركز الجزء الأكبر من الديون المتعثرة لدى كل من مصارف الجمهورية، والصحارى، والوحدة، والتجاري الوطني، وشمال أفريقيا، والتجارة والتنمية، إضافة إلى مصرف الواحة.

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
2022 – الربع الأول 2026

"مليون دينار"

عام	القروض المتعثرة	إجمالي رصيد القروض الممنوحة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
2022	5,997.3	22,971.0	**% 26.1**
2023	7,185.5	28,510.4	**% 25.2**
2024	6,262.1	32,815.0	**% 19.1**
2025	6,505.9	33,769.1	**% 19.3**
الربع الأول 2026	7,084.9	32,793.4	**% 21.6**

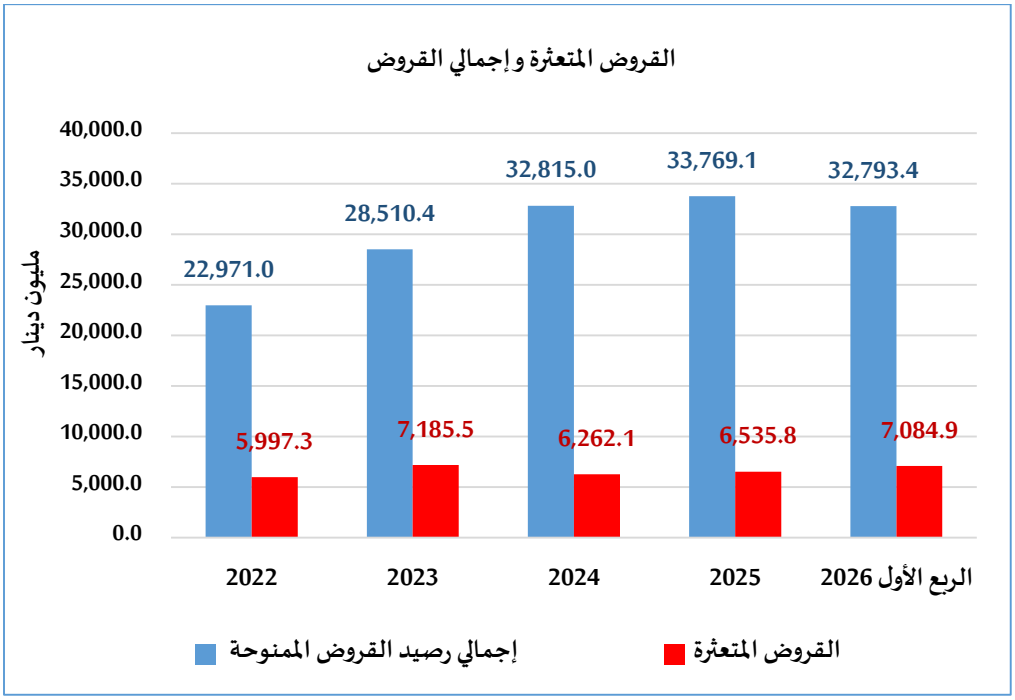

وفيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة فقد إنخفضت النسبة بشكل لتسجل في نهاية الربع الأول 2026 نحو 63.3%. مقابل نسبة 74.2% في نهاية عام 2025 .

المُخصصات إلى القروض المتعثرة
2022 – الربع الأول 2026

"مليون دينار"

عام	مخصص الديون المتعثرة	القروض المتعثرة	نسبة مخصص الديون المتعثرة إلى القروض المتعثرة
2022	3,734.2	5,997.3	**% 62.3**
2023	4,352.9	7,185.5	**% 60.6**
2024	4,017.9	6,262.1	**% 64.2**
2025	4,825.8	6,505.9	**% 74.2**
الربع الأول 2026	4,484.8	7,084.9	**% 63.3**

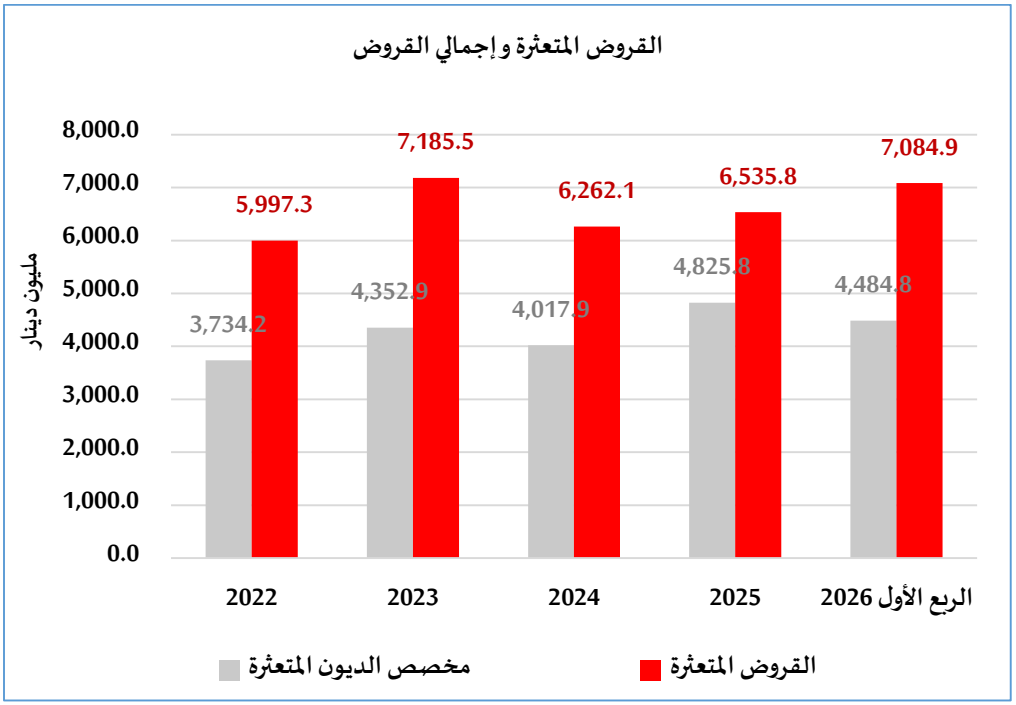

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـارف :

ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بمقدار 7,761.9 مليون دينار، لتصل من 193,217.8 مليون دينار في نهاية عام 2025 إلى 200,979.7 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مسجلةً معدل نمو بلغ 4.0%، ويُعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى زيادة التأمينات النقدية المقابلة للاعتمادات المستندية. كما يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء)

" مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
الودائع تحت الطلب	157,045.8	157,474.9	429.1	0.3
الودائع لأجل	1,218.3	1,319.0	100.7	8.3
الودائع الإدخارية	268.4	263.5	-4.9	-1.8
أوامر الدفع	2,501.4	2,441.3	-60.1	-2.4
التأمينات النقدية	32,183.9	39,481.0	7,297.1	22.7
الإجمالي	**193,217.8**	**200,979.7**	**7,761.9**	**4.0**

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع** : إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 369.0 مليون دينار لتسجل 159,916.2 مليون دينار مقارنةبـ 159,547.2 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية :** سجل بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية الربع الأول 2026، بمقدار 7,397.8 مليون دينار، ليبلغ 40,800.0 مليون دينار، مقابل 33,402.2 مليون دينار في نهاية عام 2025. ويُعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى نمو رصيد التأمينات النقدية، والتي تتركز في معظمها مقابل الاعتمادات المستندية.
- **الودائع الإدخارية :** إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 4.9 مليون دينار لتسجل 263.5 مليون دينار مقابل 268.4 مليون دينار في نهاية عام 2025.

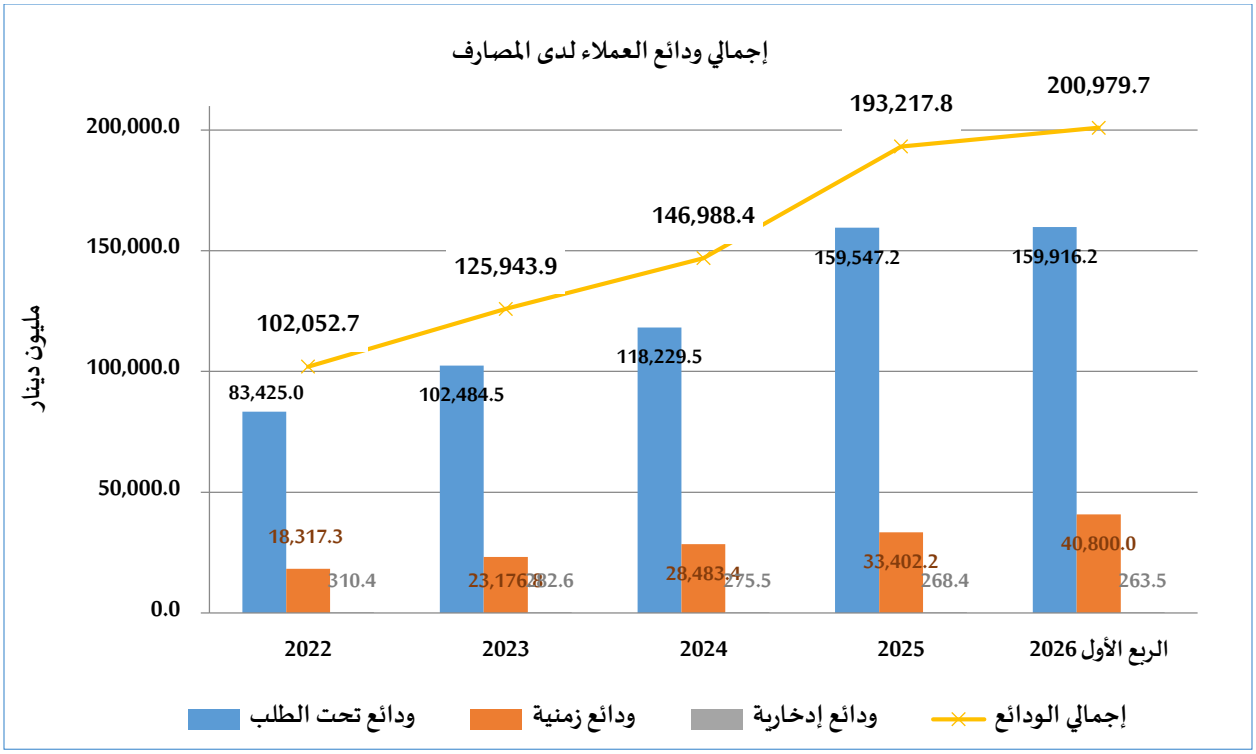

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص) :

فقد إنخفضت ودائع القطاع الحكومي والعام في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 1,980.4 مليون دينار لتصل إلى 62,430.0 مليون دينار، منها 64,410.4 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق التنمية،صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 54,145.6 مليون دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2025.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف، فقد سجلت ارتفاعًا ملحوظًا بمقدار 9,742.3 مليون دينار، أي بنسبة نمو بلغت 7.6%.

جدول توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص)

"مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
ودائع الحكومة والقطاع العام	**64,410.4**	**62,430.0**	**- 1,980.4**	**- 3.1**
- ودائع حكومية	24,056.5	23,832.8	- 223.7	- 0.9
- ودائع القطاع العام	40,353.9	38,597.2	- 1,756.7	- 4.4
ودائع القطاع الخاص	**128,807.4**	**138,549.7**	**9,742.3**	**7.6**
- الأفراد	58,423.0	62,027.0	3,604.0	6.2
- الشركات والمؤسسات	70,384.4	76,522.6	6,138.2	8.7
الإجمالي	**193,217.8**	**200,979.7**	**7,761.9**	**4.0**

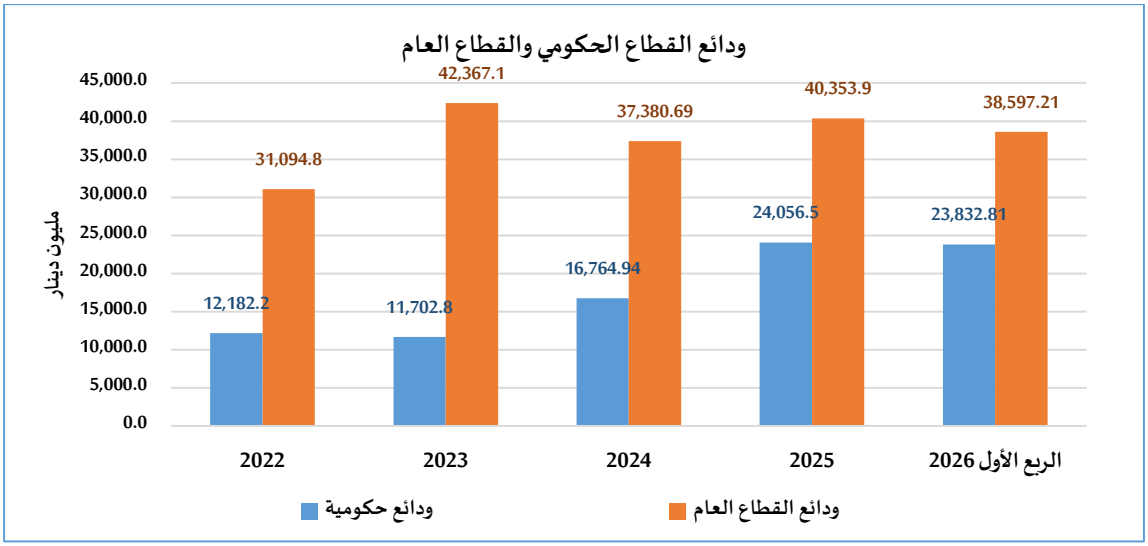

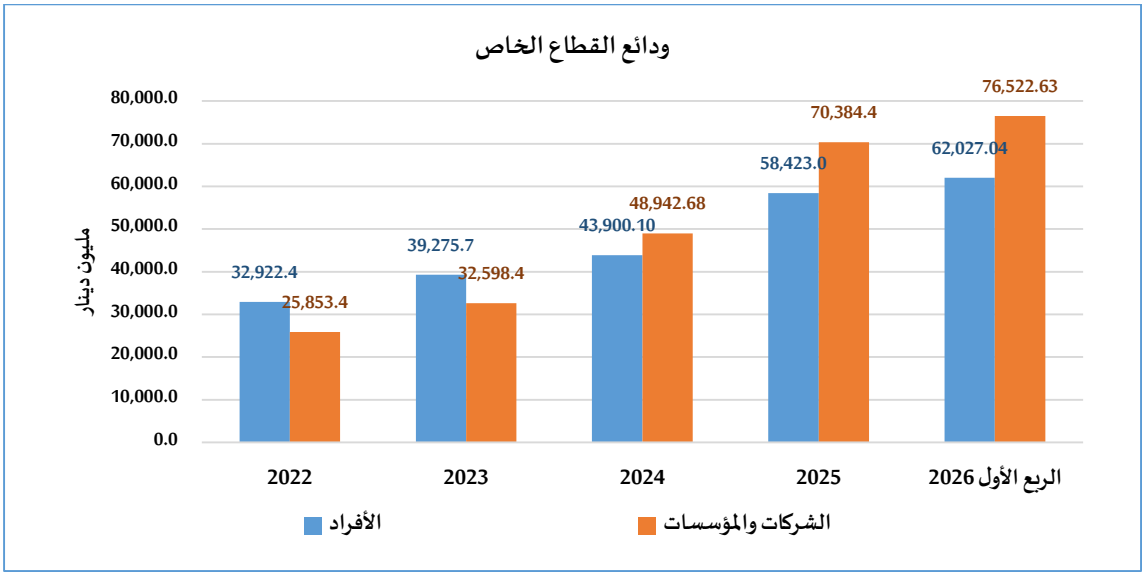

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج نحو 1,232.9 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، مرتفعاً مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2025، ويُعزى ذلك إلى تأخر بعض المصارف في تسوية المعلقات القائمة مع المصارف المراسلة بالخارج.

جدول الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

" مليون دينار"

البيان	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	6.9	1,232.9	1,226.0	17,768.1

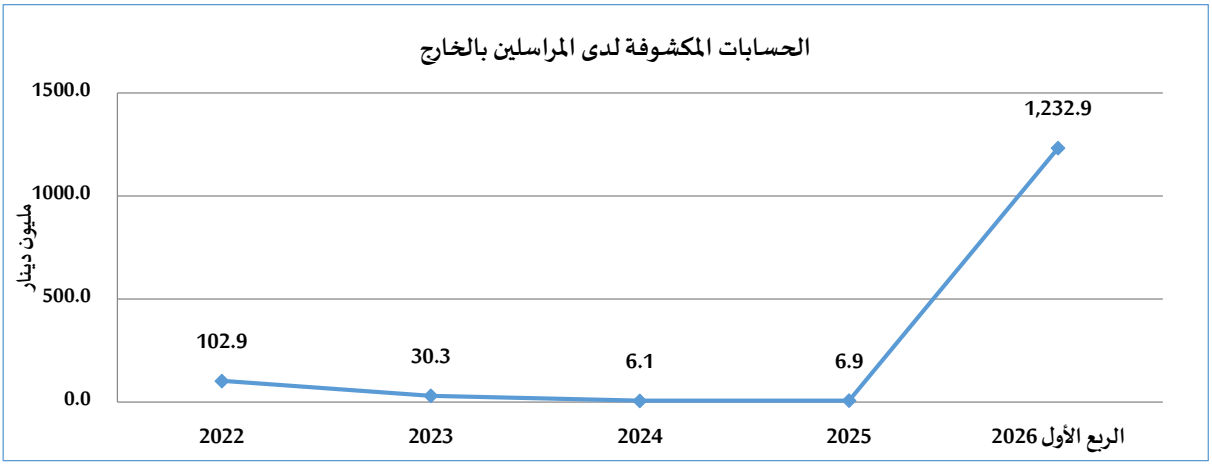

3- حقوق الملكية :

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 19,924.1 مليون دينار في نهاية عام 2025 إلى 20,847.6 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، ويُعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى زيادة بند الأرباح المرحلة، والأرباح القابلة للتوزيع، إضافة إلى نمو الاحتياطيات والاحتياطيات غير المخصصة.

وفيما يتعلق بالأرباح، فقد سجل المصارف مجتمعة خلال الربع الأول 2026 أرباحاً قياسية مقارنة بالفترة نفسها من الأعوام السابقة، بلغت نحو 1,496.4 مليون دينار، مما يعكس مؤشرات إيجابية بشأن إمكانية تحقيق المصارف مستويات أرباح قياسية خلال عام 2026 مقارنة بعام 2025 والأعوام السابقة.

حسابات رأس المال

" مليون دينار"

البيان	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	15,426.8	15,426.6	-	-
الإحتياطي القانوني	1,485.8	1,506.3	20.5	1.4
إحتياطيات غير مخصصة	811.8	1,119.2	307.4	37.9
أرباح الفترة	2,061.7	1,496.4	-565.3	-27.4
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	138.0	1,299.1	1,161.1	841.4
الإجمالي	**19,924.1**	**20,847.6**	**923.5**	**4.6**

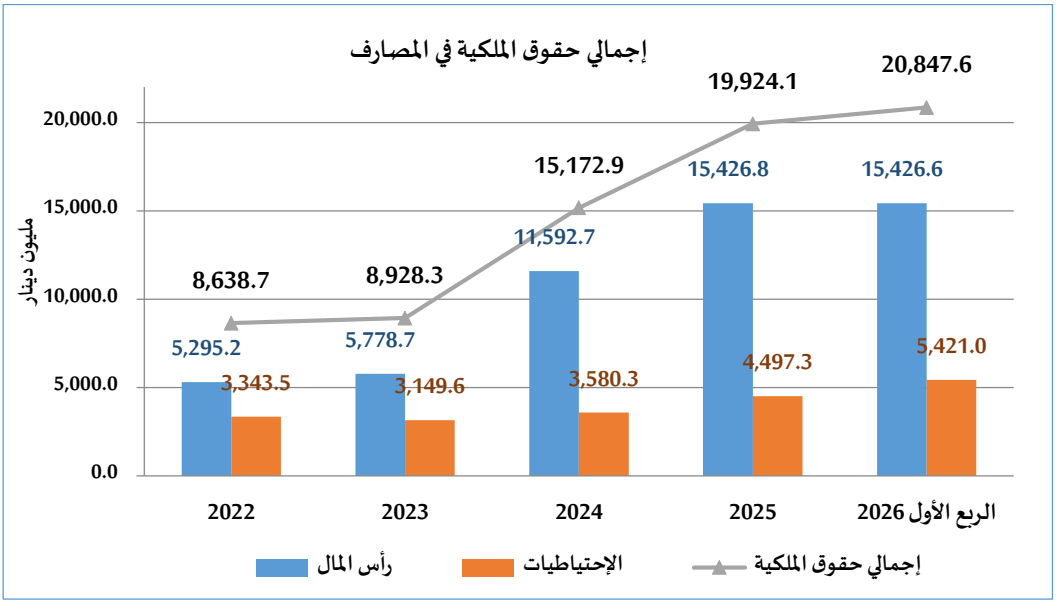

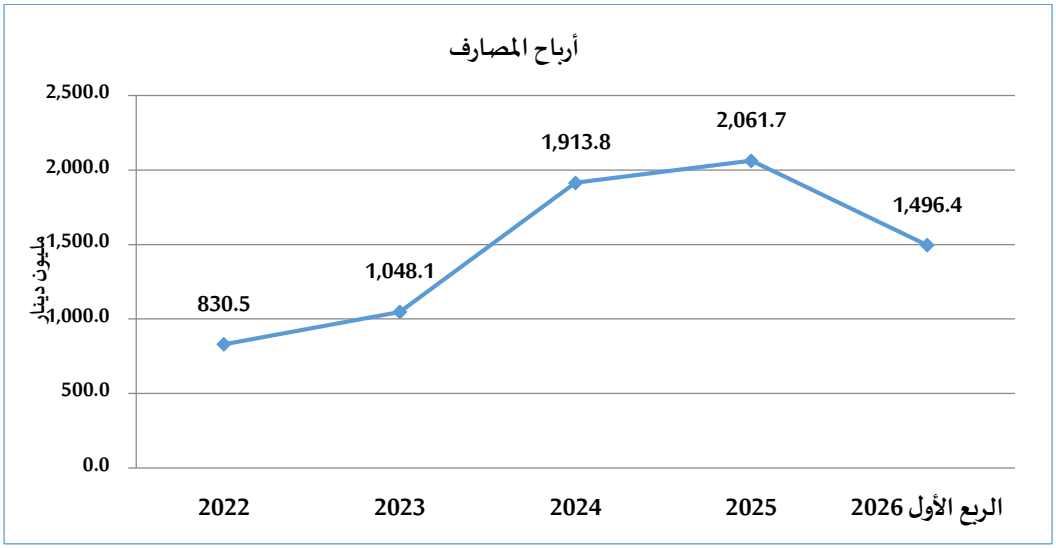

موقف عن إستكمال المصارف للزيادة المطلوبة لرؤوس أموالها

- مصارف إستكملت رأس المال المطلوب :

ت	المصرف	رأس المال المدفوع بالمليون دينار			نسبة الإستكمال
		2022	رأس المال المطلوب	الربع الأول 2026	
-1	مصرف الجمهورية	1,000.0	3,000.0	3,000.0	%100
-2	المصرف التجاري الوطني	700.0	1,750.0	1,750.0	%100
-3	مصرف الوحدة	561.6	1,600.0	1,600.0	%100
-4	مصرف التجارة والتنمية	250.0	600.0	600.0	%100
-5	مصرف شمال أفريقيا	297.0	1,000.0	1,000.0	%100
-6	مصرف الآمان	250.0	600.0	1,400.0	%233.3
-7	مصرف الخليج الأول الليبي	260.0	500.0	600.0	%120
-8	مصرف المتوسط	33.3	500.0	500.0	%100
-9	مصرف النوران	141.0	500.0	500.0	%100
-10	مصرف الواحة	226.0	650.0	650.0	%100
-11	المصرف الليبي الإسلامي	250.0	500.0	500.0	%100
-12	مصرف التضامن	100.0	500.0	500.0	%100
-13	مصرف الأندلس	183.3	500.0	500.0	%100

- مصارف مستمرة في إستكمال رأس المال المطلوب :

ت	المصرف	رأس المال المدفوع بالمليون دينار			نسبة الإستكمال
		2022	رأس المال المطلوب	الربع الأول 2026	
-1	مصرف الإتحاد الوطني	152.9	500.0	250.0	% 50
-2	المصرف المتحد	100.0	500.0	390.0	% 78
-3	مصرف اليقين	200.1	500.0	271.2	% 54.2
-4	مصرف الاستثمار العربي	-	500.0	100.0	% 20.0
-5	مصرف الضمان	-	500.0	200.0	% 40.0
-6	مصرف التمويل الإسلامي	-	500.0	202.6	% 40.5
-7	مصرف السراج الإسلامي	-	500.0	350.2	% 70.0

- مصارف لم تبدأ بعد في إستكمال رأس المال المطلوب :

ت	المصرف	رأس المال المدفوع بالمليون دينار			النسبة الحالية
		2022	رأس المال المطلوب	الربع الأول 2026	
-1	مصرف الصحارى	378.0	1,300.0	378.0	% 29.1
-2	مصرف السراي	100.0	500.0	100.0	% 20.0
-3	مصرف الوفاء	60.0	500.0	60.0	% 12.0

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بمقدار 231.2 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2026، ليصل إلى 10,597.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 10,366.1 مليون دينار في نهاية عام 2025. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة بند مخصص تقييم أسعار الصرف، في حين انخفض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول المخصصـــات

" مليون دينار"

البند	2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,825.8	4,484.8	-341.0	-7.1
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	1,502.4	1,433.0	-69.4	-4.6
مخصصات عامة	1,543.2	1,732.6	189.4	12.3
مخصص تقييم أسعار الصرف	2,494.7	2,946.9	452.2	18.1
الإجمالي	**10,366.1**	**10,597.3**	**231.2**	**2.2**

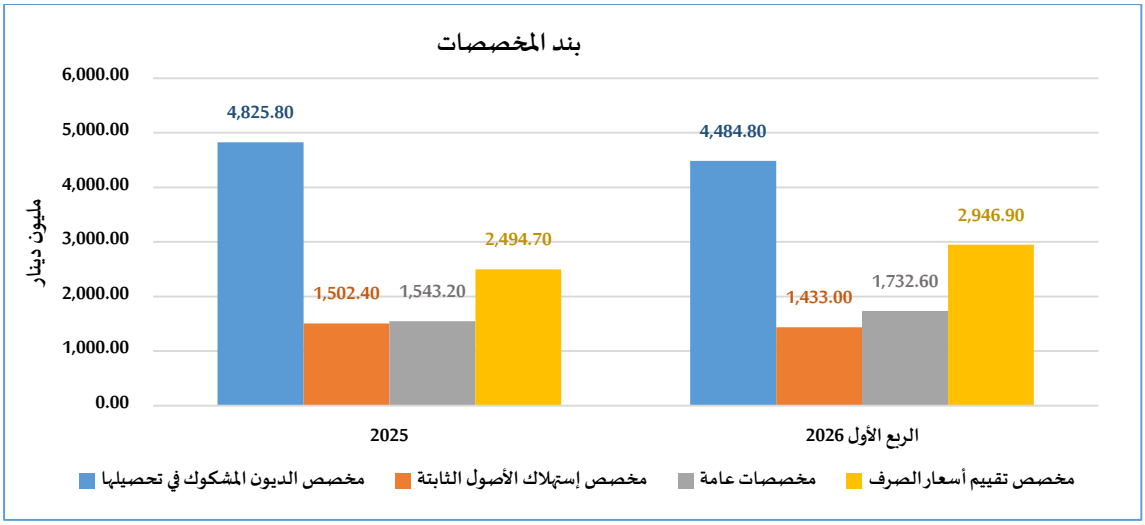

تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف – الربع الأول 2026

حققت المصارف مُجتمعة خلال الربع الأول من عام 2026 أداءً مالياً قوياً وقياسياً، حيث بلغ إجمالي الإيرادات نحو 2,302.3 مليون دينار، مقابل مصروفات إجمالية بلغت حوالي 748.1 مليون دينار، فيما سجلت المخصصات نحو 58.2 مليون دينار.

وفي ضوء هذه النتائج، ارتفع صافي أرباح المصارف إلى مستويات قياسية ليبلغ نحو 1,496.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، محققاً نمواً بنسبة 172.5% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025، والتي بلغ خلالها صافي الأرباح نحو 549.0 مليون دينار.

ملخص قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف

" مليون دينار"

البند	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	مقدار التغير	معدل التغير%
إجمالي الإيرادات	1,349.5	2,302.3	952.9	70.6%
إجمالي المصروفات	746.0	748.1	2.2	0.3%
الأرباح قبل المخصصات	**603.5**	**1,554.2**	**950.7**	**157.5%**
المخصصات	**54.5**	**58.2**	**3.7**	**6.8%**
صافي الأرباح	**549.0**	**1,496.0**	**947.0**	**172.5%**

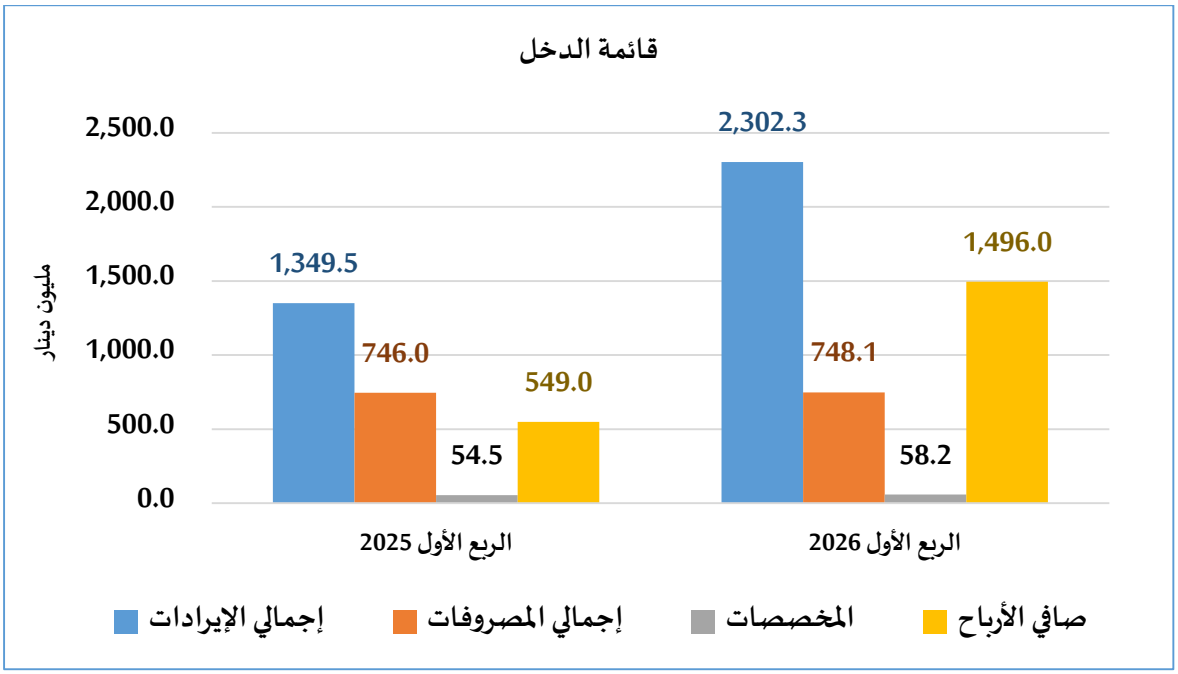

أولاً : الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التي حققتها المصارف مُجتمعة خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 70.6% ليبلغ نحو 2,302.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 1,349.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

- الإيرادات من الفوائد :

انخفضت الإيرادات المحققة من الفوائد، بما في ذلك الإيرادات الناتجة عن خدمات المرابحة، خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 11.6% لتبلغ نحو 203.8 مليون دينار، مقارنةً بنحو 230.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

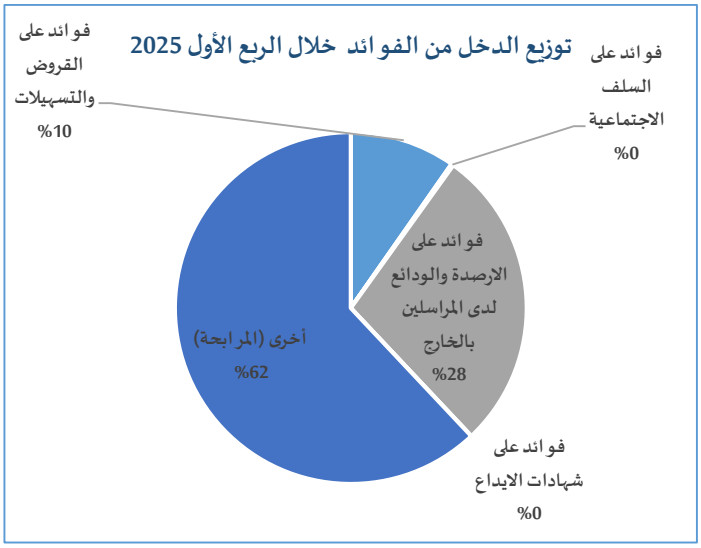

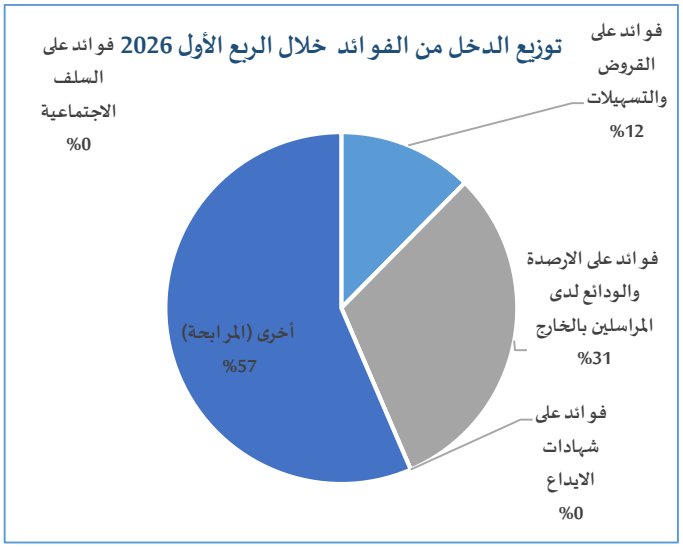

- الإيرادات من غير الفوائد :

ارتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 87.6% مقارنة بالإيرادات المحققة خلال الربع الأول من عام 2025.

وتتمثل هذه الإيرادات فيما يلي:

- **العمولات المقبوضة :** مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى، حيث بلغت 925.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 669.0 مليون دينار تم تحقيقها خلال الربع الأول من عام 2025.
- **الإيرادات الأخرى:** وتشمل حصيلة بيع العملات الأجنبية، وفروق العملة، وإعادة التقييم، وعوائد الاستثمارات، وقد بلغت نحو 1,173.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل 449.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025.

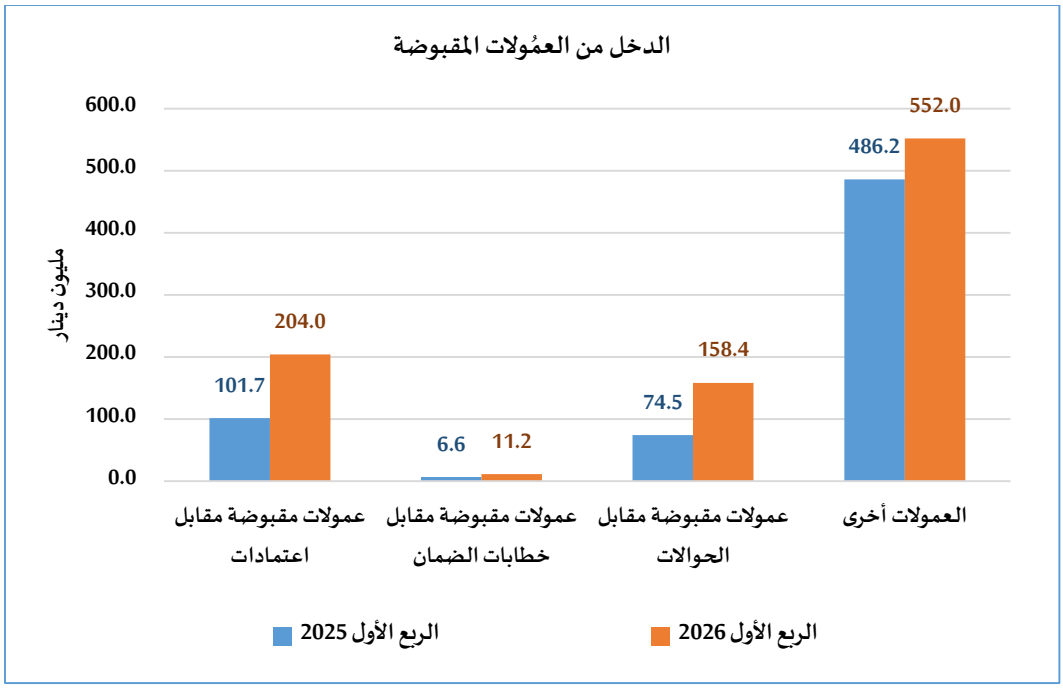
الدخل من العمُولات المقبوضة
600.0
500.0
400.0
300.0
200.0
100.0
0.0
مليون دينار
101.7
204.0
6.6
11.2
74.5
158.4
486.2
552.0
عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات
عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان
عمولات مقبوضة مقابل الحوالات
العمولات أخرى
الربع الأول 2025
الربع الأول 2026

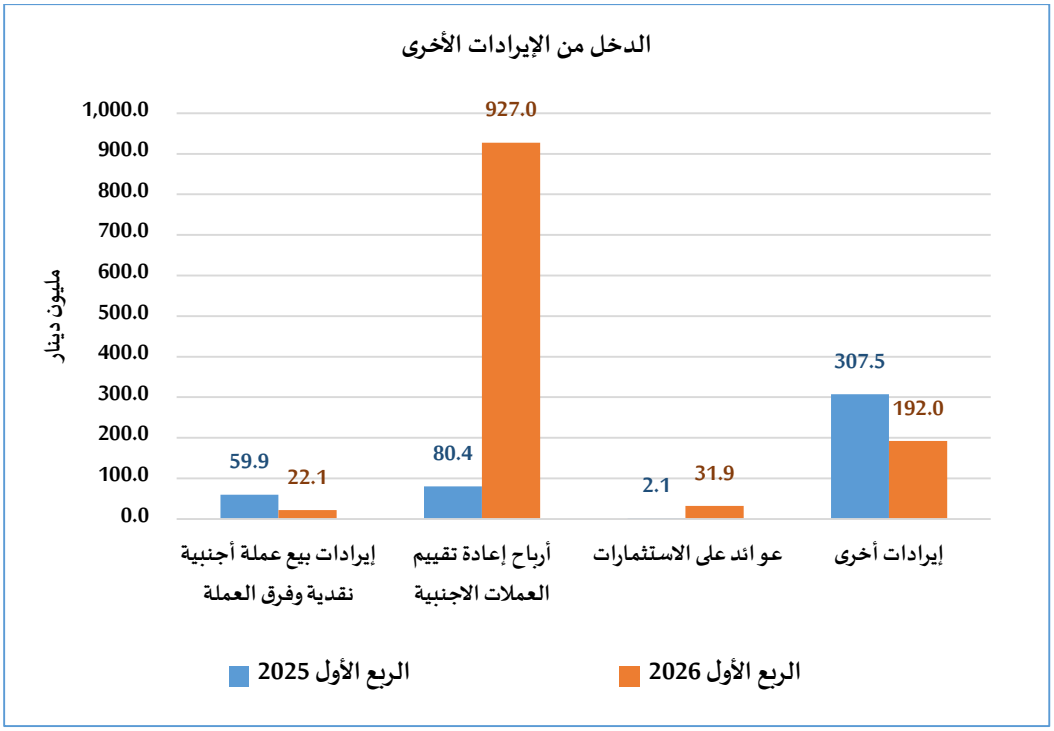
الدخل من الإيرادات الأخرى
1,000.0
900.0
800.0
700.0
600.0
500.0
400.0
300.0
200.0
100.0
0.0
مليون دينار
59.9
22.1
80.4
927.0
2.1
31.9
307.5
192.0
إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة
أرباح إعادة تقييم العملات الاجنبية
عو ائد على الاستثمارات
إيرادات أخرى
الربع الأول 2025
الربع الأول 2026

الإيرادات المحققة

" مليون دينار"

البند	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
الفوائد المقبوضة		
- فوائد على القروض والتسهيلات	22.4	25.3
- فوائد على السلف الاجتماعية	0.4	0.0
- فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج	64.7	63.5
- فوائدعلى الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	0.0	0.0
- فوائد على الودائع لدىمصارف محلية	0.0	0.0
- فوائد على شهادات الايداع	0.0	0.0
- فوائد مقبوضة أخرى	143.0	115.0
مجموع الفوائد المقبوضة	**230.6**	**203.8**
العمولات المقبوضة	0.0	0.0
- عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات	101.7	204.0
- عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان	6.6	11.2
- عمولات مقبوضة مقابل الحوالات	74.5	158.4
- العمولات أخرى	486.2	552.0
مجموع العمولات المقبوضة	**669.0**	**925.6**
الإيرادات الأخرى	0.0	0.0
إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة	59.9	22.1
أرباح إعادة تقييم العملات الاجنبية	80.4	927.0
عوائد على الاستثمارات	2.1	31.9
إيرادات أخرى	307.5	192.0
مجموع الإيرادات الأخرى	**449.9**	**1,173.0**
إجمالي الإيرادات	**1,349.5**	**2,302.3**

ثانياً : المصروفات :

ارتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة محدودة للغاية لم تتجاوز 0.3%، ليصل إلى نحو 748.1 مليون دينار، مقارنةً بنحو 746.0 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2025. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المصروفات إلى إجمالي الإيرادات بلغت نحو 32.5% خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بنحو 55.3% خلال الربع الأول من عام 2025، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في كفاءة التشغيل وترشيد المصروفات مقارنةً بنمو الإيرادات.

المصروفات المدفوعة

"مليون دينار"

البند	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
الفوائد المدفوعة :		
- فوائد مدفوعة على الودائع الزمنية	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات التوفير	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى مراسلين محليين	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى المراسلين بالخارج	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على شهادات الايداع	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة أخرى	0.6	1.0
مجموع الفوائد المدفوعة	**0.6**	**1.0**
المصروفات الادارية والعمومية		
- مرتبات وأجوروومكافأت	288.5	335.5
- مصروفات أخرى على العاملين (علاج وضمان ...)	54.2	61.5
- مصروفات تدريب	10.3	4.4
- مصروفات تأمين	5.6	4.4
- مصروفات حراسة	23.0	15.7
- مصروفات الايجارات	18.5	21.1
- مصروفات الصيانة (مباني وسيارات و.....)	16.9	24.7
- مصروفات المهمات الرسمية	4.9	5.2
- مصروفات أعضاء مجلس الادارة	6.0	8.3
- خسائر إعادة تقييم العملات الاجنبية	53.3	3.2
- مصروفات أخرى	264.1	263.2
مجموع المصروفات الادارية والعمومية	**745.4**	**747.1**
إجمالي المصروفات الكلي	**746.0**	**748.1**

مؤشـرات السلامة المالية للمصـارف
(2022 – الربع الأول 2026)

تُعدّ مؤشرات السلامة المالية من أهم الأدوات التحليلية لقياس متانة القطاع المصرفي، حيث توفر تقييماً كمياً لمواطن القوة والضعف فيه، بما يمكّن من استشراف المخاطر المحتملة والتعامل معها بفعالية، الأمر الذي يعزز استقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2022–الربع الأول 2026)، من خلال تتبع تطورات المؤشرات الرئيسية مثل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية. ويسهم ذلك في تقديم صورة شاملة عن أداء القطاع المصرفي ومدى إسهامه في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، إضافة إلى تحديد الجوانب التي قد تتطلب مزيداً من الإصلاحات أو تعزيز الأطر الرقابية لضمان استدامة الأداء المالي.

وفيما يلي تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2022 – الربع الأول 2026).

1- مؤشرات رأس المال :

جدول مؤشرات رأس المال

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
معدل كفاية رأس المال الكلي%	15.7	15.3	24.3	31.7	30.8
معدل كفاية رأس المال الأساسي%	14.3	13.6	23.1	30.4	29.6
راس المال المدفوع / إجمالي الأصول%	3.5	3.9	6.2	6.3	5.9
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.2	6.1	7.1	7.3	7.3
حقوق الملكية / إجمالي الودائع%	7.6	7.0	9.0	9.2	9.6

- كفاية رأس المال :

مازالت نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الليبي تسجل ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2024 وحتى الربع الأول من عام 2026، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة رؤوس أموال المصارف المدفوعة في إطار متطلبات مصرف ليبيا المركزي، إضافةً إلى تباطؤ نمو المحفظة الائتمانية نتيجة القيود المفروضة على التوسع الائتماني، مما أسهم في انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر.

وتوفر هذه المستويات المرتفعة من كفاية رأس المال فرصاً أوسع أمام المصارف للتوسع في أنشطتها التشغيلية، الأمر الذي يستلزم توجيه هذه الفوائض نحو صيغ استثمارية أكثر كفاءة وفعالية، بما يحقق عوائد مجزية تتناسب مع الزيادة في رؤوس الأموال.

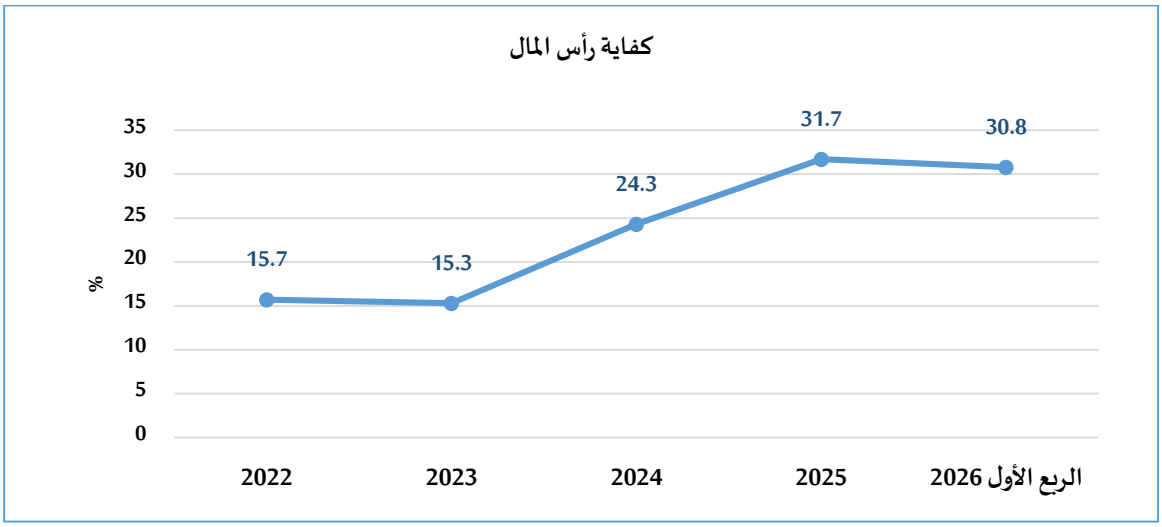

- **رأس المال إلى إجمالي الأصول :**

تُعد هذه النسبة من أهم مؤشرات الرفع المالي في القطاع المصرفي، إذ تعكس قوة القاعدة الرأسمالية وقدرة المصارف على مواجهة المخاطر. ووفقاً لمتطلبات لجنة بازل، يجب ألا تقل عن 3%.

وخلال الفترة (2022–الربع الأول 2026)، سجل القطاع المصرفي نسباً أعلى من الحد الأدنى، حيث ارتفعت من 3.5% في 2022 إلى 3.9% في 2023، ثم إلى 6.2% في 2024 و6.3% في 2025، قبل أن تتراجع إلى 5.9% في الربع الأول 2026. ويُعزى هذا التحسن إلى زيادة رؤوس الأموال المدفوعة، مما يعكس قوة الملاءة المالية واستقرارها.

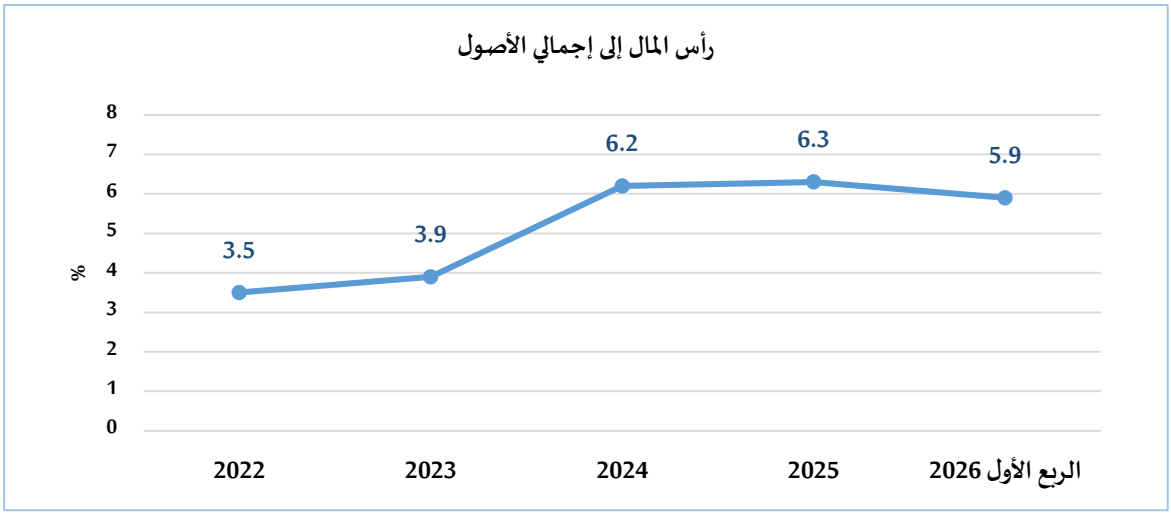

مؤشرات جودة الأصول :

بتحليل هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية الربع الأول 2026، يلاحظ إستمرار تدني نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول والتي شكلت نحو 12.4%، بينما بلغت نسبة الأستثمارات فقط 1.3% مما يشير إلى أن الأصول المُولّدة للدخل متدنية ولم تتعدى نسبة 14% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، في المقابل شكلت النقدية بخزائن المصارف والأرصدة لدى المصرف المركزي نحو 67.9% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها، وفيما يلي أهم مؤشرات جودة الأصول:

- **القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض :**

أظهرت البيانات أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بلغت نحو 21.6% بنهاية الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بنحو 19.3% في عام 2025، مسجلةً ارتفاعاً يُعزى إلى زيادة حجم الديون المتعثرة رغم تراجع إجمالي القروض.

ويعكس هذا الارتفاع استمرار الضغوط على جودة المحفظة الائتمانية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الرقابة الائتمانية ورفع كفاءة إدارات المخاطر. كما تشير المعايير الدولية إلى ضرورة عدم تجاوز هذه النسبة مستوى 5% لضمان سلامة وجودة الأصول الائتمانية.

نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة :

فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية الربع الأول 2026 نحو 63.3%. مقابل نسبة 74.2% في نهاية عام 2025 ، ويبين الجدول التالي تطور مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي. والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي .

جدول مؤشرات جودة الأصول

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول%	4.0	4.5	3.3	2.6	2.7
القروض المتعثرة/ إجمالي القروض%	26.1	25.2	19.1	19.3	21.6
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة%	62.3	60.6	64.2	74.2	63.3
مخصص الديون / إجمالي القروض%	16.3	15.3	12.2	14.3	13.7

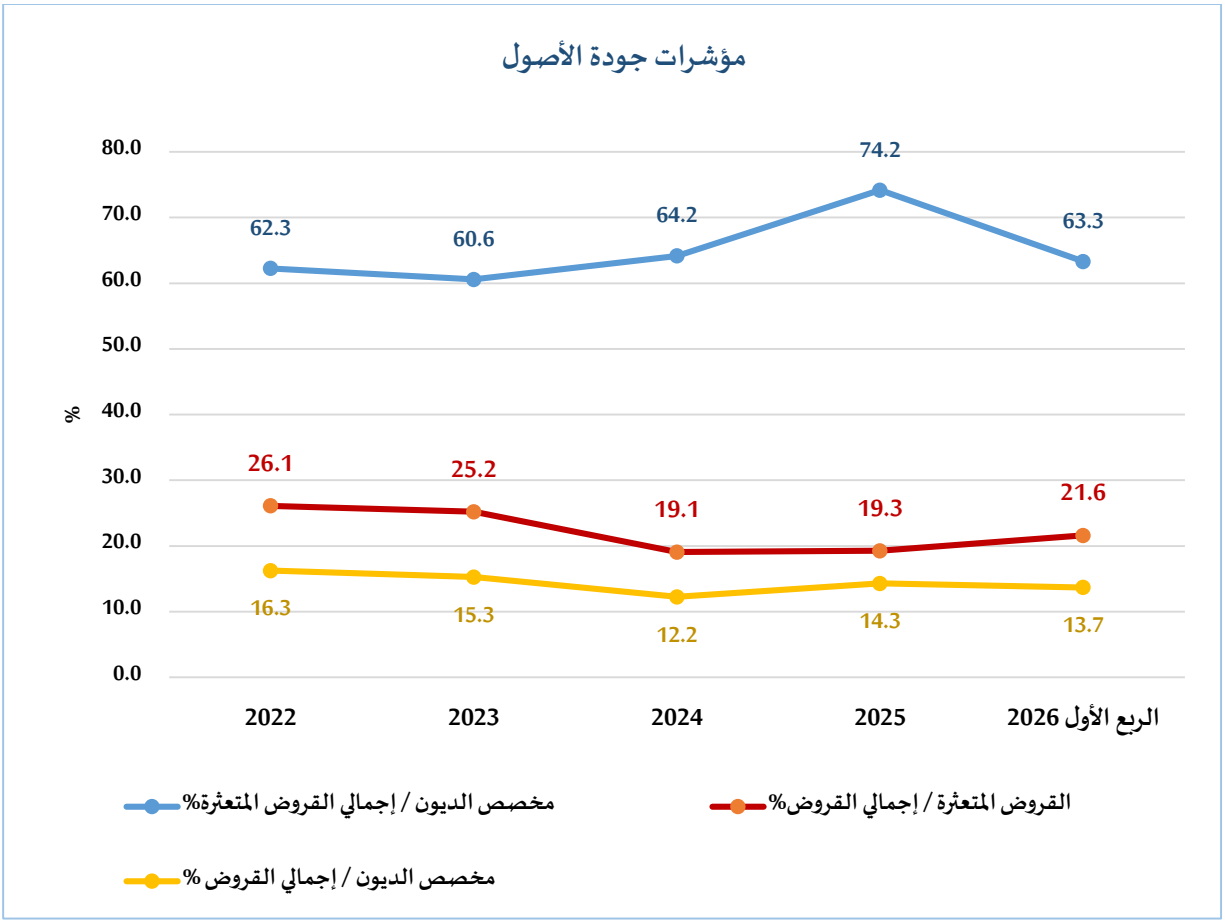

2- مؤشرات الربحية :

- العائد إلى الأصـول :

يُعد مؤشر العائد على إجمالي الأصول من المؤشرات المالية المهمة التي تعكس كفاءة المصارف في توظيف أصولها لتحقيق الأرباح. وتشير البيانات إلى أن معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول سجل ارتفاعاً ملحوظاً وقياسيًا خلال الربع الأول من عام 2026 ليبلغ نحو 2.6%، مقارنةً بنحو 1.2% في عام 2025. ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الإيرادات المحققة، بما أسهم في تعزيز مستويات الربحية. وفي حال استمرار هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن يشهد المؤشر مزيداً من التحسن خلال الفترة المقبلة.

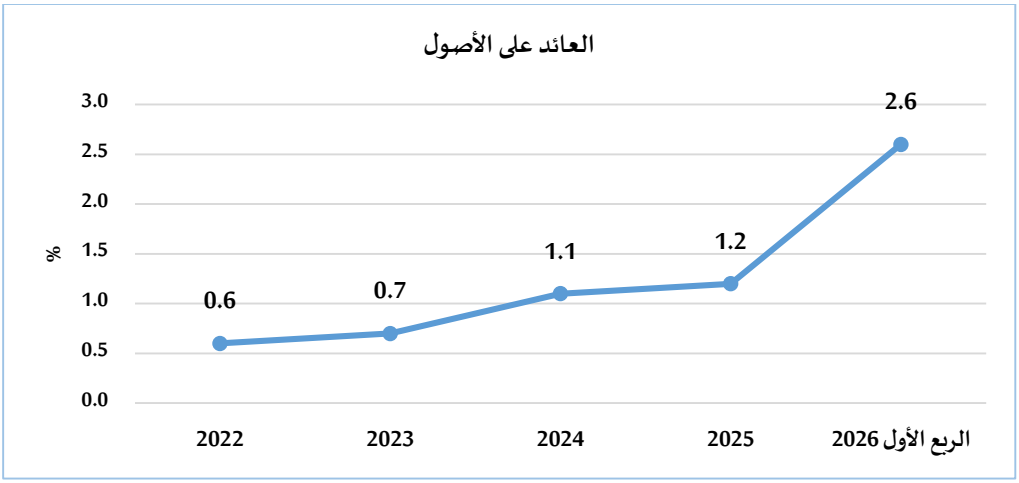

- **العائد إلى حقوق الملكية :**

ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من عام 2026 ليبلغ نحو 31.6%، مقارنةً بـ15.3% في نهاية عام 2025. ويُعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تعكس كفاءة المصارف في توظيف رؤوس أموالها لتحقيق الأرباح.

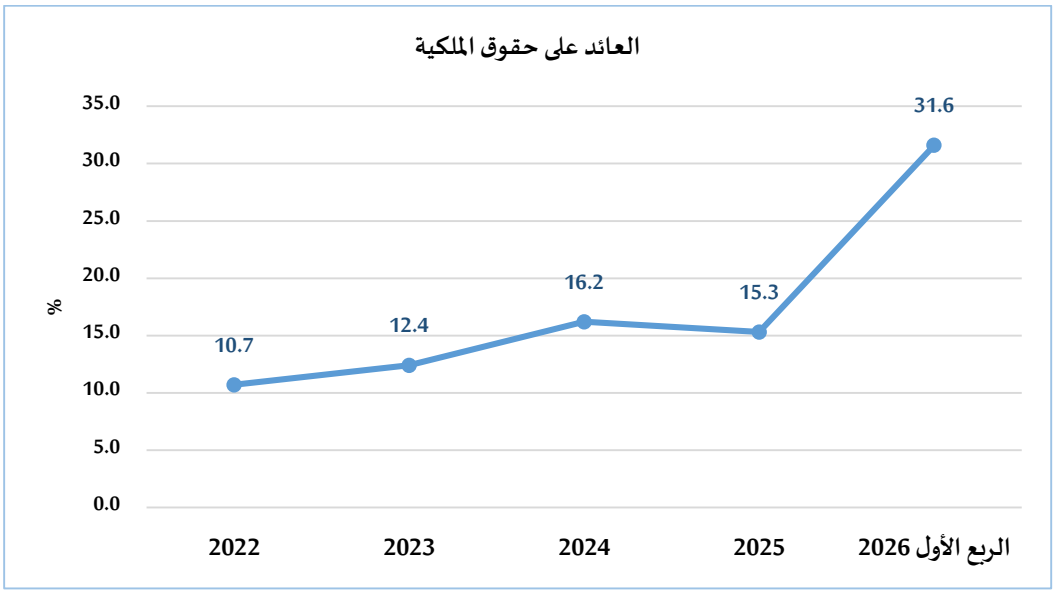

- **نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل :**

سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل خلال الربع الأول 2026 نسبة 9.0% ويمثل مؤشر "هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل" أداةً مهمة لقياس مدى اعتماد المصارف على نشاطها الأساسي في تحقيق الإيرادات، حيث يعكس الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة كنسبة من إجمالي الدخل.

وخلال السنوات الأخيرة، لوحظ أن مساهمة هامش الفائدة في إجمالي دخل المصارف لا تزال محدودة، إذ استقرت النسبة عند حوالي 16%. هذا يشير إلى أن المصارف تعتمد بشكل أقل على العائدات التقليدية المرتبطة بالإقراض، وتتجه بشكل متزايد نحو مصادر أخرى للدخل.

ويرجع هذا الأداء إلى أن الجزء الأكبر من إيرادات الفوائد يأتي من العمولات على صيغ المرابحة، والتي بلغت نحو 115.0 مليون دينار ، إضافةً إلى الفوائد الناتجة عن الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج، والتي سجلت حوالي 63.5 مليون دينار في الربع الأول من 2026.

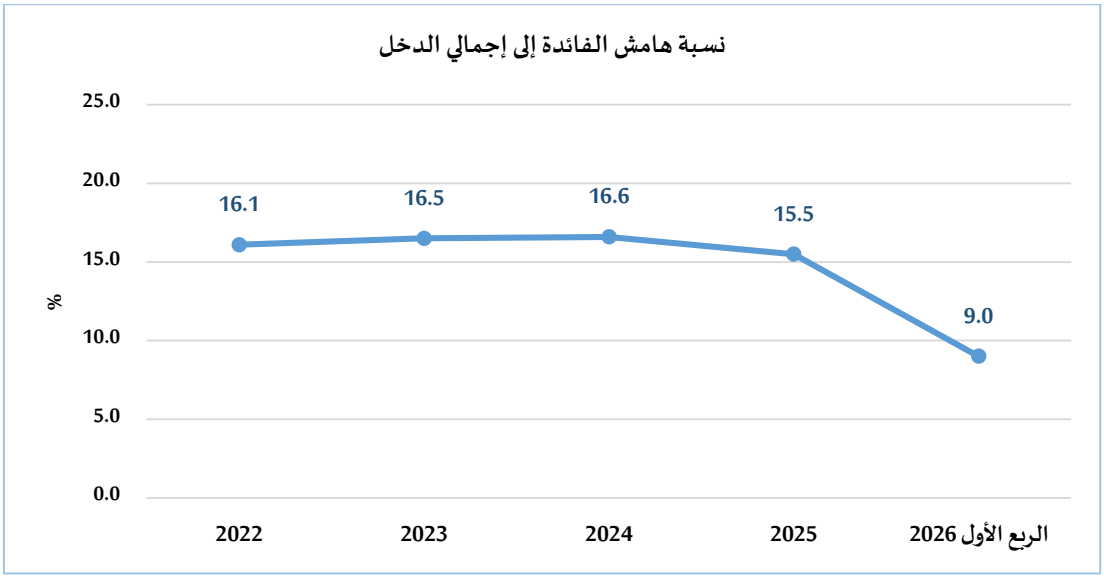

- **نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:**

يُعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، حيث يشمل جميع المصروفات باستثناء مصروفات الفوائد، مثل مرتبات وتكاليف العاملين، ومصروفات التدريب، والتأمين، والصيانة، وغيرها. ويُشير ارتفاع هذه النسبة عادةً إلى تأثير سلبي مباشر على قدرة المصارف في تحقيق الأرباح.

وخلال الربع الأول من عام 2026، انخفضت نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل لتصل إلى نحو 32.5% مقارنةً بـ 55.0% في عام 2025، بما يعكس تحسناً ملحوظاً في كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية لدى المصارف.

والجدول التالي يبين مؤشرات الربحية للقطاع خلال الفترة 2022–الربع الأول من عام 2026.

جدول مؤشرات الربحية

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
العائد / الاصول%	0.6	0.7	1.1	1.2	2.6
العائد / حقوق الملكية%	10.7	12.4	16.2	15.3	31.6
العائد/ الودائع%	0.8	0.9	1.4	1.5	3.0
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	16.1	16.5	16.6	15.5	9.0
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل%	63.4	61.3	59.8	55.0	32.5

3- مؤشرات السيولة :

تُعد مؤشرات السيولة من العناصر الأساسية في تقييم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتلبية الطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة دون التعرض لمخاطر عسر السيولة.

وفي القطاع المصرفي الليبي، لا تزال مستويات السيولة مرتفعة بشكل ملحوظ، مما يعكس محدودية توظيف الموارد المالية في مجالات الإقراض والاستثمار، بالتوازي مع نمو الخصوم الإيداعية، وهو ما أدى إلى اختلال نسبي في هيكل استخدامات ومصادر الأموال. ويرتبط ذلك بعدة عوامل، أبرزها محدودية الفرص الائتمانية الجيدة، وضعف بيئة الاستثمار، والسياسات التحفظية في إدارة السيولة.

وتشمل أبرز مؤشرات السيولة المستخدمة في هذا السياق: **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل**، لقياس قدرة المصارف على تلبية التزاماتها باستخدام الأصول السائلة المتاحة.

جدول مؤشرات السيولة

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)	66.7	66.9	70.4	77.1	78.0
الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)	83.2	70.8	74.4	92.9	70.9
إجمالي القروض / اجمالي الودائع (%)	22.5	22.6	22.3	17.5	16.3

- **الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :**

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو 78.0% في الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بنحو 77.1% في نهاية عام 2025، حيث تشكل الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (بما في ذلك الودائع تحت الطلب والاحتياطي الإلزامي) الجزء الأكبر من هذه الأصول، مما يعكس استمرار ارتفاع مستويات السيولة في هيكل أصول المصارف.

كما يُلاحظ انخفاض نسب التوظيف، إذ بلغت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية نحو 16.3% في الربع الأول من عام 2026، وهو ما يشير إلى محدودية توظيف الموارد في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية.

- **الأصول عالية السيولة إلى الخصوم قصيرة الأجل:**

يُعد هذا المؤشر من أبرز مقاييس تقييم وضع السيولة لدى المصارف، إذ يعكس مدى قدرة المصارف على مقابلة الالتزامات والطلبات قصيرة الأجل بالسحب دون التعرض لضغوط سيولة محتملة. وقد سجل المؤشر نسبة 70.9% خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنةً بنسب بلغت 83.2% و70.8% و74.4% و92.9% للأعوام 2022 و2023 و2024 و2025 على التوالي.

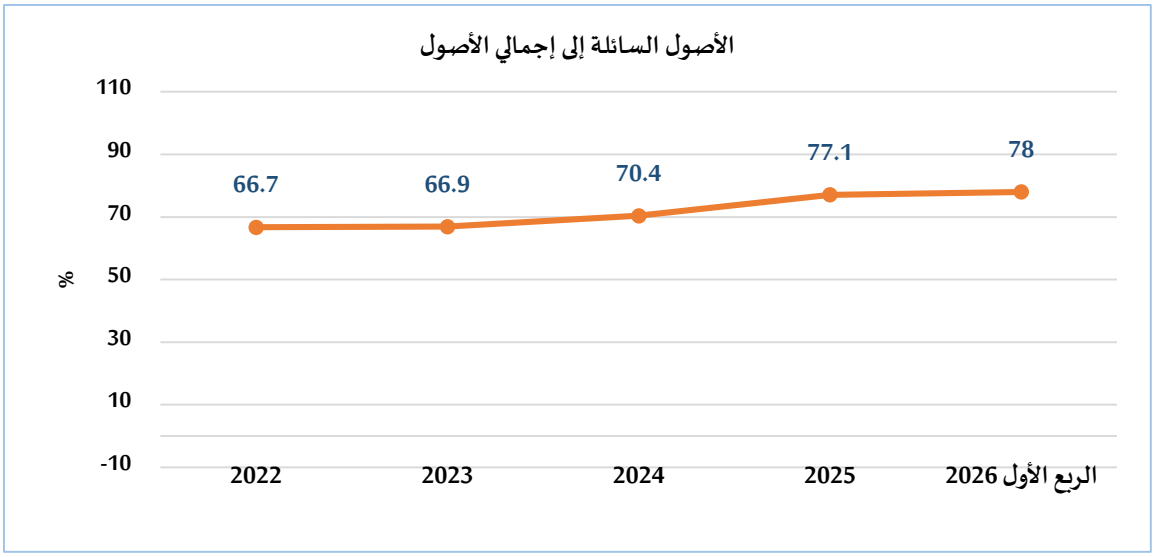
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
110
90
70
50
30
10
-10
%
66.7
66.9
70.4
77.1
78
2022
2023
2024
2025
الربع الأول 2026

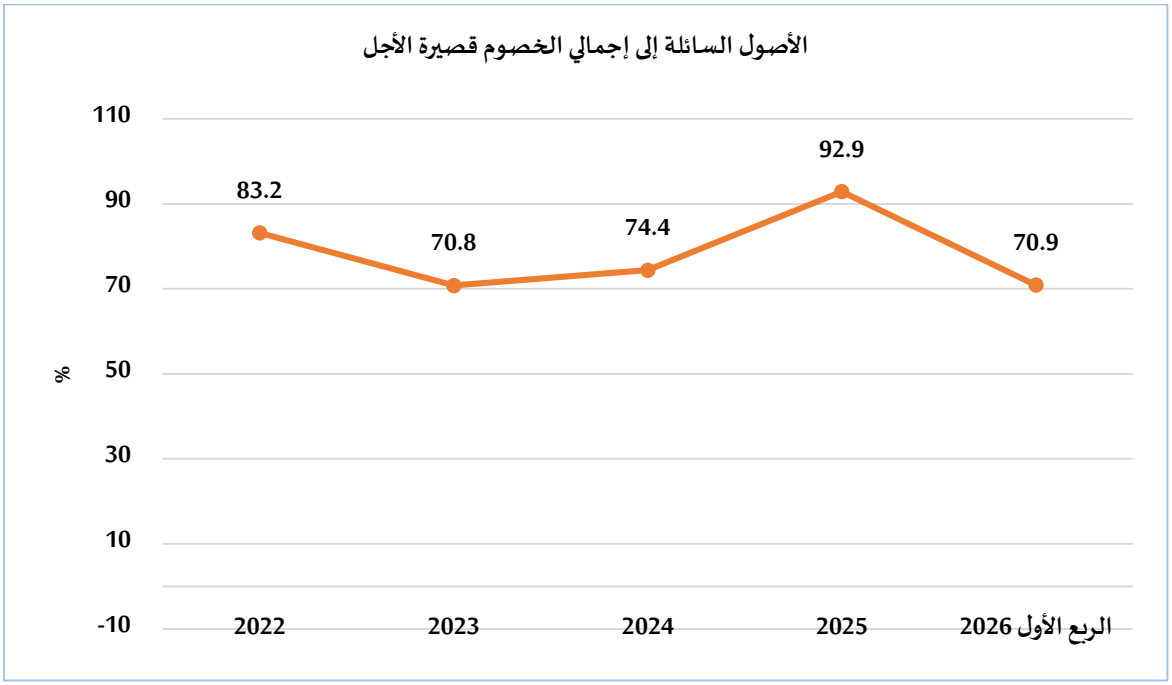
الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل
110
90
70
50
30
10
-10
%
83.2
70.8
74.4
92.9
70.9
2022
2023
2024
2025
الربع الأول 2026

الجدول العام لمؤشرات أداء المصـارف

(2022 – الربع الأول 2026)

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2026
مؤشرات رأس المال:					
معدل كفاية رأس المال الكلي%	15.7	15.3	24.3	31.7	30.8
معدل كفاية رأس المال الأساسي%	14.3	13.6	23.1	30.4	29.6
راس المال المدفوع / إجمالي الأصول%	3.5	3.9	6.2	6.3	5.9
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.2	6.1	7.1	7.3	7.3
حقوق الملكية / إجمالي الودائع%	7.6	7.0	9.0	9.2	9.6
مؤشرات جودة الأصول :					
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول%	4.0	4.5	3.3	2.6	2.7
القروض المتعثرة / إجمالي القروض%	26.1	25.2	19.1	19.3	21.6
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة%	62.3	60.6	64.2	74.2	63.3
مخصص الديون / إجمالي القروض%	16.3	15.3	12.2	14.3	13.7
مؤشرات كفاءة الإدارة:					
إجمالي القروض / إجمالي الأصول%	15.5	18.0	17.5	13.7	12.4
إجمالي الأصول / عدد العاملين(مليون دينار)	7.5	8.0	8.8	11.3	11.7
إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)	258.3	259.3	279.2	343.6	366.1
مؤشرات الربحية:					
العائد / الاصول%	0.6	0.7	1.1	1.2	2.6
العائد / حقوق الملكية%	10.7	12.4	16.2	15.3	31.6
العائد/ الودائع%	0.8	0.9	1.4	1.5	3.0
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	16.1	16.5	16.6	15.5	9.0
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل%	63.4	61.3	59.8	55.0	32.5
مؤشرات السيولة :					
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)	66.7	66.9	70.4	77.1	78.0
الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)	83.2	70.8	74.4	92.9	70.9
إجمالي القروض / اجمالي الودائع (%)	22.5	22.6	22.3	17.5	16.3

"إنتهى التقرير"